



الأمانة العامة للمجلس التنفيذي
GENERAL SECRETARIAT OF THE
EXECUTIVE COUNCIL

الجريدة الرسمية

31 أغسطس 2024 م - العدد الثامن

الجريدة الرسمية

السنة الثالثة والخمسون - العدد الثامن

الصفحة

قرارات المجلس التنفيذي:

- 5 قرار المجلس التنفيذي رقم (107) لسنة 2024 بشأن إضافة أنشطة النقل الجوي الداخلي والدولي في الرخصة التجارية لشركة جيوان للحلول الاستثمارية.
- 6 قرار المجلس التنفيذي رقم (108) لسنة 2024 بشأن تعديل نسبة تملك الأجانب في المنطقة الاستثمارية الثانية والثلاثين في إمارة أبوظبي (مشروع جزيرة رحمان).

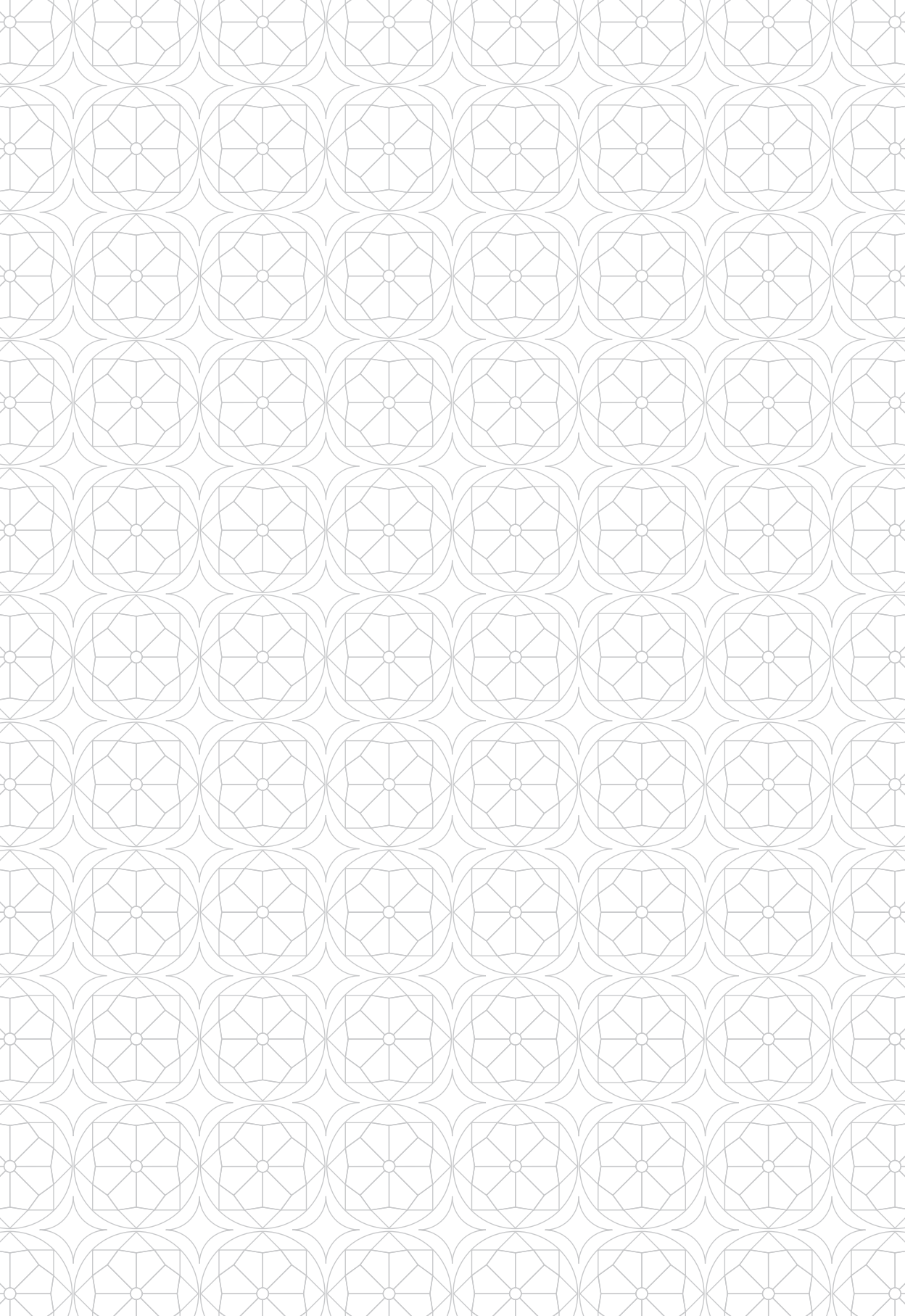
قرارات أخرى :

قرارات دائرة القضاء :

- 11 قرار رئيس دائرة القضاء رقم (43) لسنة 2024 بشأن منح صفة الضبطية القضائية لبعض موظفي شركة أبوظبي لحلول المياه المستدامة.
- 13 قرار رئيس دائرة القضاء رقم (44) لسنة 2024 بتحويل صفة الضبطية القضائية لبعض موظفي شركة أبوظبي للتوزيع.
- 15 قرار رئيس دائرة القضاء رقم (45) لسنة 2024 بشأن تحويل صفة الضبطية القضائية لبعض مفتشي بلدية مدينة أبوظبي.
- 17 قرار رئيس دائرة القضاء رقم (46) لسنة 2024 بشأن تجديد صفة الضبطية القضائية لبعض موظفي هيئة الرعاية الأسرية.
- 19 قرار رئيس دائرة القضاء رقم (47) لسنة 2024 بشأن تحويل صفة الضبطية القضائية لبعض مفتشي بلدية الظفرة.
- 21 قرار رئيس دائرة القضاء رقم (48) لسنة 2024 بشأن تحويل صفة الضبطية القضائية لبعض موظفي دائرة تنمية المجتمع.
- 23 قرار رئيس دائرة القضاء رقم (49) لسنة 2024 بشأن تجديد تحويل صفة الضبطية القضائية لبعض موظفي دائرة تنمية المجتمع.

25	قرار رئيس دائرة القضاء رقم (50) لسنة 2024 بشأن تجديد صفة الضبطية القضائية لبعض موظفي هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية.
27	قرار رئيس دائرة القضاء رقم (51) لسنة 2024 بشأن تجديد صفة الضبطية القضائية لبعض مفتشي دائرة الثقافة والسياحة.
	قرارات جهاز أبوظبي للمحاسبة:
29	قرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم (153) لسنة 2024 بشأن قواعد تعيين مدققي الحسابات في الجهات الخاضعة لرقابة جهاز أبوظبي للمحاسبة.
30	مرفق: قواعد تعيين مدققي الحسابات في الجهات الخاضعة لرقابة جهاز أبوظبي للمحاسبة.
	قرارات دائرة البلديات والنقل:
40	قرار إداري رقم (106) لسنة 2024 بشأن تطبيق متطلبات الدليل المعياري لمعدات الوقاية الشخصية للعاملين بقطاع البناء والإنشاء في إمارة أبوظبي.
41	مرفق: الدليل المعياري لمعدات الوقاية الشخصية قطاع البناء والإنشاء نظام إدارة السلامة والصحة المهنية إدارة الصحة والسلامة العامة.
67	قرار إداري رقم (220) لسنة 2024 بشأن جدول المخالفات والغرامات والجزاءات الإدارية المتعلقة بالقانون رقم (2) لسنة 2012 بشأن الحفاظ على المظهر العام والصحة والسكينة العامة في إمارة أبوظبي. (مخالفات لوائح المظهر العام والسكينة العامة).
71	مرفق: جدول المخالفات والغرامات.

قرارات المجلس التنفيذي



قرار المجلس التنفيذي رقم (107) لسنة 2024 بشأن إضافة أنشطة النقل الجوي الداخلي والدولي في الرخصة التجارية لشركة جيوان للحلول الاستثمارية

قرر المجلس التنفيذي ما يأتي:

1. الموافقة على إضافة الأنشطة الاقتصادية التالية، إلى الرخصة التجارية لشركة جيوان للحلول الاستثمارية - شركة الشخص الواحد (ذ.م.م):
 - النقل الجوي الدولي غير المنتظم للركاب.
 - النقل الجوي الداخلي غير المنتظم للركاب.
 - النقل الجوي الدولي غير المنتظم للبضائع.
 - النقل الجوي الداخلي غير المنتظم للبضائع.
2. الإيعاز إليكم باتخاذ الإجراء اللازم وفق النظم والتشريعات السارية.

سيف سعيد غباش
الأمين العام

صدر بتاريخ : 27 - أغسطس - 2024 م
الموافق : 23 - صفر - 1446 هـ

قرار المجلس التنفيذي رقم (108) لسنة 2024
بشأن تعديل نسبة تملك الأجانب في المنطقة الاستثمارية
الثانية والثلاثين في إمارة أبوظبي
(مشروع جزيرة رحمان)

بعد الاطلاع على قرار المجلس التنفيذي رقم 107 لسنة 2023 بشأن المنطقة الاستثمارية الثانية والثلاثين في إمارة أبوظبي ، قرر المجلس التنفيذي ما يأتي:

1. الموافقة على رفع نسبة تملك الأجانب في المنطقة الاستثمارية الثانية والثلاثين في إمارة أبوظبي لمشروع جزيرة رحمان إلى نسبة (50%) بدلاً من (25%).

2. الإيعاز إلى دائرة البلديات والنقل باتخاذ الإجراء اللازم وفق النظم المتبعة.

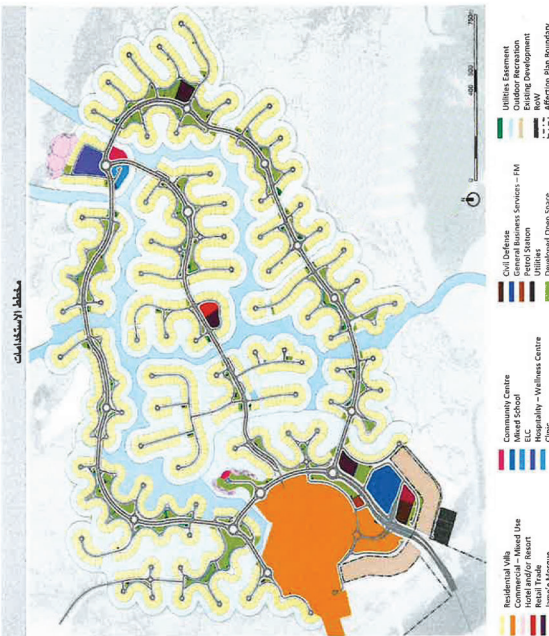
سيف سعيد غباش
الأمين العام

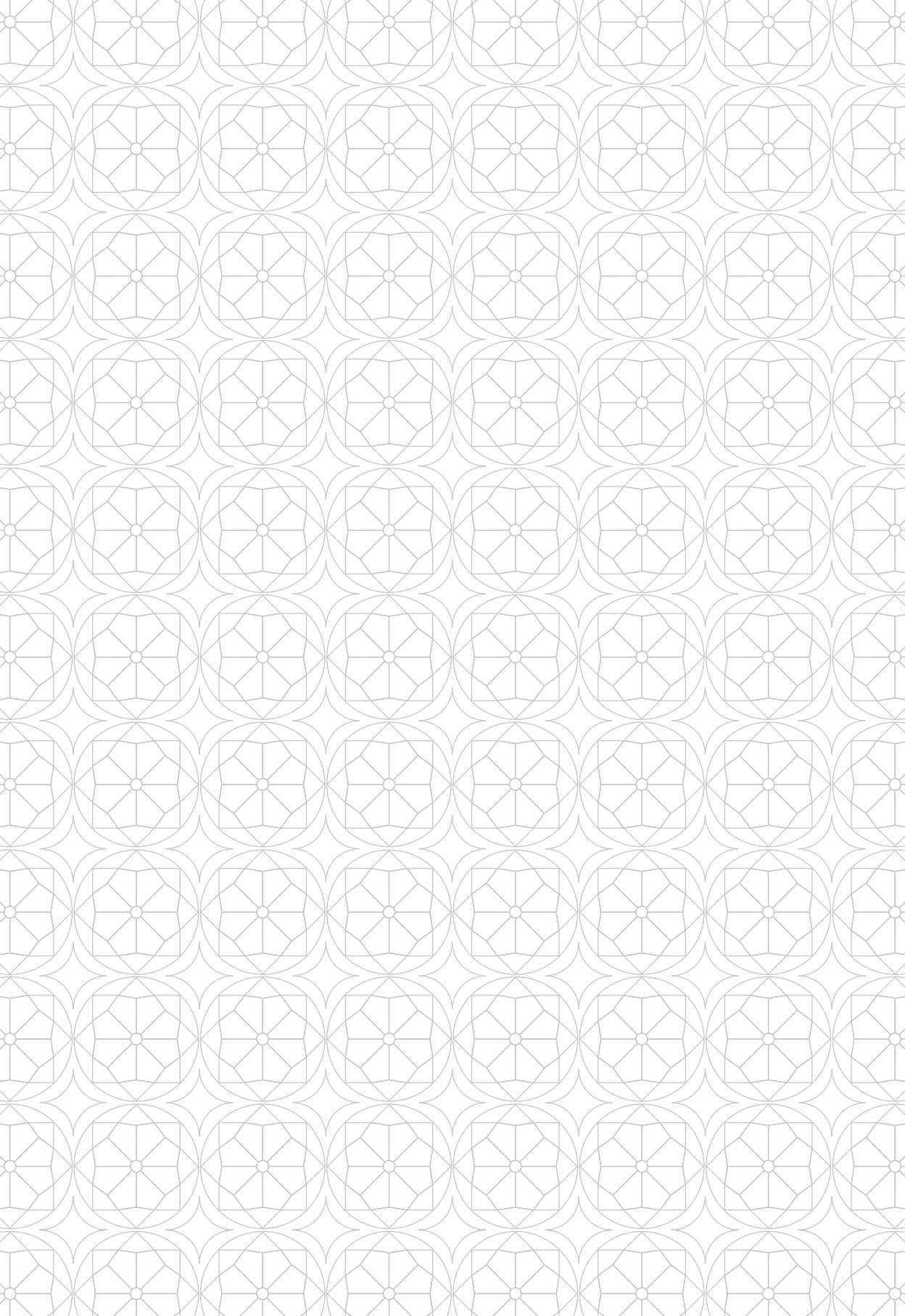
صدر بتاريخ : 28 - أغسطس - 2024 م
الموافق : 24 - صفر - 1446 هـ

تحويل منطقة استثمارية - جزيرة رحمان

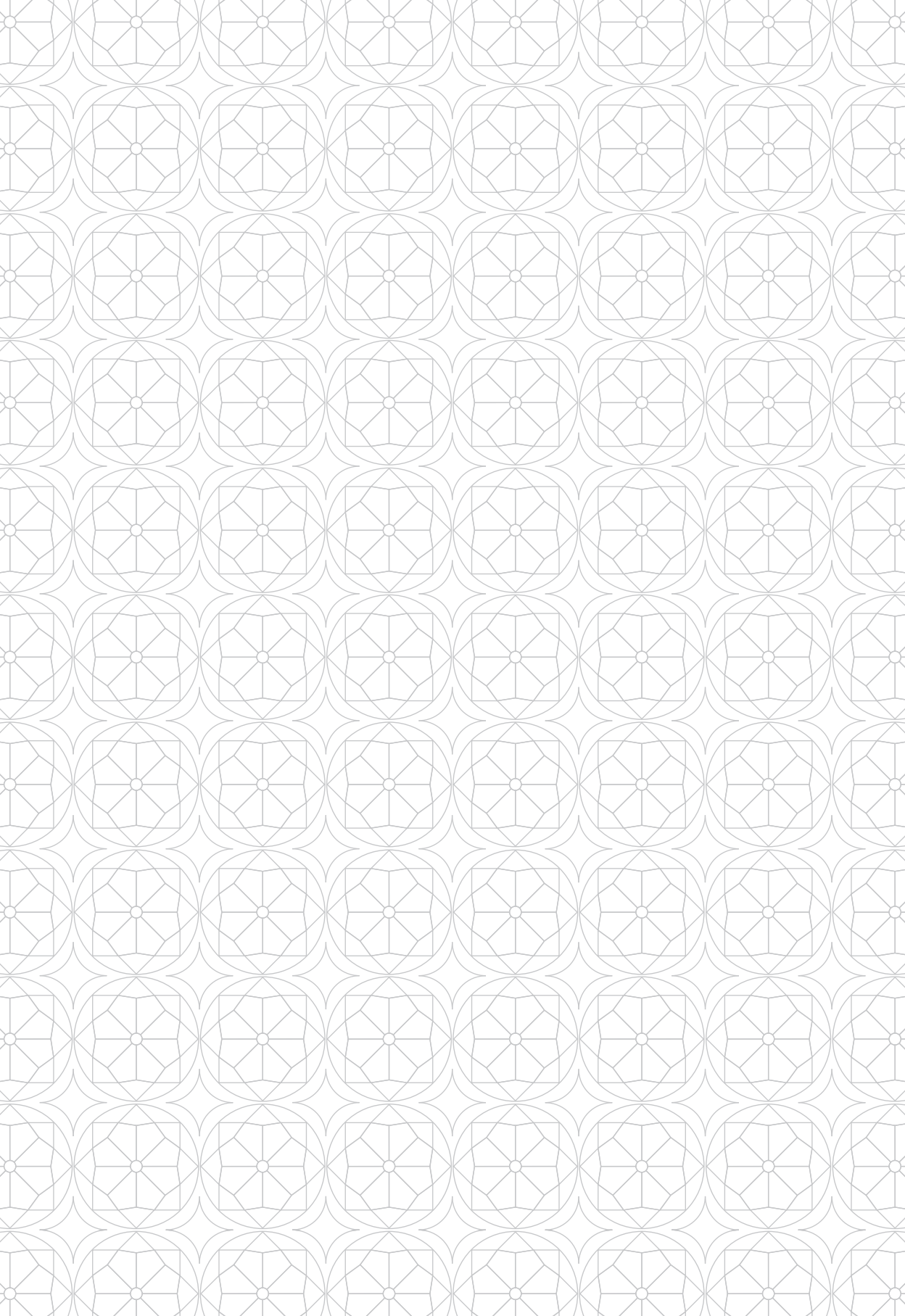


ملاحظات الطلب	الطلب الحالي	الطلب المطلوب
تم اعتماد مشروع وصحة كمنفعة استثمارية على ان لا تزيد نسبة دفع نسبة تلك الاجانب للوحدات التجارية المحددة للمشروع من 25% إلى 50%	الوضع الحالي لجنة 2023 حسب قرار المجلس التنفيذي رقم 107 لسنة 2023	1 مساحة المشروع (متر مربع) 2 معامل المساحة الطابقية 3 المساحة الطابقية الاجمالية (متر مربع) 834.563





قرارات أخرى



قرار رئيس دائرة القضاء رقم (43) لسنة 2024
بشأن منح صفة الضبطية القضائية لبعض
موظفي شركة أبوظبي لحلول المياه المستدامة

رئيس دائرة القضاء،

بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي
في إمارة أبوظبي، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (2) لسنة 1998 بشأن تنظيم قطاع الماء والكهرباء ومياه
الصرف الصحي، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (23) لسنة 2006 بشأن دائرة القضاء في إمارة أبوظبي،
وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (11) لسنة 2018 بشأن إنشاء دائرة الطاقة،

وعلى القانون رقم (6) لسنة 2021 بشأن تنظيم الضبطية القضائية في إمارة
أبوظبي،

وعلى قرار المجلس التنفيذي رقم (82) لسنة 2023 بشأن منح صفة الضبطية
القضائية لشركة أبوظبي لخدمات الصرف الصحي وشركات التوزيع،

وعلى كتاب وكيل دائرة الطاقة رقم (2023/935) بتاريخ 25 سبتمبر 2023،

وعلى كتاب مدير أكاديمية أبوظبي القضائية رقم (2024/25988) بتاريخ
4 يوليو 2024،

قرر:

المادة الأولى

يخول الموظفون التالي بيانهم صفة مأمور الضبط القضائي بالنسبة للجرائم
والمخالفات الإدارية التي تقع في دائرة اختصاصهم، وتكون متعلقة بإدارة وتشغيل المرفق
العام المكلفة به شركة أبوظبي لحلول المياه المستدامة، وذلك وفق التشريعات السارية،
وهم:

1. أحمد محمد خميس سليمان الشامسي.
2. صالح حسن محمد أبو بكر الزبيدي.

3. أحمد عوض سعيد عبد الله العامري.
4. هلال محمد علي سعيد.
5. سلمان محمد عبد الله محمد المزروقي.
6. محمد ناصر عبيد مرشد الكعبي.
7. عبد الله مزروق سعيد عجلان المزروعي.
8. سعيد سيف عتيق سعيد الحميري.
9. صالح خالد صالح هلال الحضرمي.
10. محمد صالح محمد حسن المعمرى.
11. محمد علي محمد بن خصيبه الظاهري.

المادة الثانية

يؤدي مأمورو الضبط القضائي المذكورون في المادة الأولى من هذا القرار اليمين القانونية أمام النائب العام، قبل مباشرة مهام وظائفهم، بالصيغة التالية: «أقسم بالله العظيم أن أؤدي أعمال الضبطية القضائية بكل صدق وأمانة وإخلاص، دون خشية أو تمييز أو محاباة، وأن أتقيد بالتشريعات السارية في الدولة والإمارة».

المادة الثالثة

يسري هذا القرار لمدة سنة واحدة.

المادة الرابعة

يُعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

منصور بن زايد آل نهيان
رئيس دائرة القضاء

صدر بتاريخ : 22 صفر 1446 هـ
الموافق : 26 أغسطس 2024 م

قرار رئيس دائرة القضاء رقم (44) لسنة 2024
بتحويل صفة الضبطية القضائية لبعض موظفي شركة أبوظبي للتوزيع

رئيس دائرة القضاء،

بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي
في إمارة أبوظبي، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (2) لسنة 1998 بشأن تنظيم قطاع الماء والكهرباء ومياه
الصرف الصحي، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (6) لسنة 2024 بشأن دائرة القضاء في إمارة أبوظبي،

وعلى القانون رقم (11) لسنة 2018 بشأن إنشاء دائرة الطاقة،

وعلى القانون رقم (6) لسنة 2021 بشأن تنظيم الضبطية القضائية في إمارة
أبوظبي،

وعلى قرار المجلس التنفيذي رقم (82) لسنة 2023 بشأن منح صفة الضبطية
القضائية لشركة أبوظبي لخدمات الصرف الصحي وشركات التوزيع،

وعلى كتاب وكيل دائرة الطاقة رقم (DOE/US/2023/1087) بتاريخ
15 نوفمبر 2023،

وعلى كتاب مدير أكاديمية أبوظبي القضائية رقم (2024/26046) بتاريخ
4 يوليو 2024،

قرر:

المادة الأولى

يخول الموظفون التالي بيانهم صفة مأمور الضبط القضائي بالنسبة للجرائم
والمخالفات الإدارية التي تقع في دائرة اختصاصهم، وتكون متعلقة بإدارة وتشغيل المرفق
العام المكلفة به شركة أبوظبي للتوزيع، وذلك وفق التشريعات السارية، وهم:

1. سهيل درويش محمد الخوري.
2. أحمد علي إبراهيم الزعابي.
3. حمد عبد الله عبد الرحيم المنصوري.
4. عمر محمد صالح المحيري.

5. عبد الرحمن عبد الله سالم الحضرمي.
6. سعود راشد صياح المنصوري.
7. زين علوي زين الكاف.
8. مريم محمد علي الحمودي.
9. حمد طالب ذيبان المنصوري.
10. عبد الله حسن مقطوف المهري.
11. أحمد راشد مبارك المنصوري.
12. فارس مبارك عبد اللطيف عبد الرسول.
13. عيسى فارس عيسى المزروعى.
14. عبد الله راشد فرج المنصوري.
15. سالم بطلي بخيت الفلاحى.

المادة الثانية

يؤدي مأمورو الضبط القضائي المذكورون في المادة الأولى من هذا القرار اليمين القانونية أمام النائب العام، قبل مباشرة مهام وظائفهم، بالصيغة التالية: «أقسم بالله العظيم أن أؤدي أعمال الضبطية القضائية بكل صدق وأمانة وإخلاص، دون خشية أو تمييز أو محاباة، وأن أتقيد بالتشريعات السارية في الدولة والإمارة».

المادة الثالثة

يسري هذا القرار لمدة سنة واحدة.

المادة الرابعة

يُعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

منصور بن زايد آل نهيان
رئيس دائرة القضاء

صدر بتاريخ : 22 صفر 1446 هـ
الموافق : 26 أغسطس 2024 م

قرار رئيس دائرة القضاء رقم (45) لسنة 2024
بشأن تخويل صفة الضبطية القضائية لبعض مفتشي بلدية مدينة أبوظبي

رئيس دائرة القضاء،

بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي
في إمارة أبوظبي، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (6) لسنة 2024 بشأن دائرة القضاء في إمارة أبوظبي،

وعلى القانون رقم (2) لسنة 2012 بشأن الحفاظ على المظهر العام والصحة
والسكينة العامة في إمارة أبوظبي،

وعلى القانون رقم (30) لسنة 2019 بشأن إنشاء دائرة البلديات والنقل،

وعلى القانون رقم (6) لسنة 2021 بشأن تنظيم الضبطية القضائية في إمارة
أبوظبي،

وبناء على كتاب دائرة البلديات والنقل رقم (2024/11) بتاريخ 17 يناير
2024،

وعلى كتاب مدير أكاديمية أبوظبي القضائية رقم (2024/26050) بتاريخ
4 يوليو 2024،

قرر:

المادة الأولى

يخول الموظفون التالي بيانهم صفة مأمور الضبط القضائي بالنسبة للجرائم
والمخالفات الإدارية التي تقع في دائرة اختصاصهم، وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم وفق
التشريعات السارية، وهم:

1. سلطان عبد الله البريك ي.
2. عبد الله سعيد حمود المنهالي.
3. حنان حسين عبد الله.
4. سيف محمد سيف المحيربي.
5. زايد محمد عوض الحضرمي.
6. محمد عبد الله سعيد الهاملي.
7. راشد جمعة مبارك المنصوري.

8. سلطان جمعة خادم الرميثي.
9. فهد محمد أحمد الحوسني.
10. خالد محمد خميس السويدي.
11. شمه سبعان محمد المزروعى.
12. علي راشد عامر الرميثي.
13. أمينة سالم سعيد بن صرم.
14. علي مساعد ناصر النعيمي.
15. راشد جمعة سالم المحيربي.
16. سالم علي سالم الخيالي.
17. هادف محمد المنصوري.
18. حسن عبد الرحمن الجيلاني.
19. مانع بلال المنصوري.
20. عبيد محمد الهاملي.

المادة الثانية

يؤدي مأمورو الضبط القضائي المذكورون في المادة الأولى من هذا القرار اليمين القانونية أمام النائب العام، قبل مباشرة مهام وظائفهم، بالصيغة التالية: «أقسم بالله العظيم أن أؤدي أعمال الضبطية القضائية بكل صدق وأمانة وإخلاص، دون خشية أو تمييز أو محاباة، وأن أتقيد بالتشريعات السارية في الدولة والإمارة».

المادة الثالثة

يسري هذا القرار لمدة سنة واحدة.

المادة الرابعة

يُعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

منصور بن زايد آل نهيان
رئيس دائرة القضاء

صدر بتاريخ : 22 صفر 1446 هـ
الموافق : 26 أغسطس 2024 م

قرار رئيس دائرة القضاء رقم (46) لسنة 2024
بشأن تجديد صفة الضبطية القضائية لبعض موظفي هيئة الرعاية الأسرية

رئيس دائرة القضاء،

بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي
في إمارة أبوظبي، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (6) لسنة 2024 بشأن دائرة القضاء في إمارة أبوظبي،

وعلى القانون رقم (12) لسنة 2018 بشأن إنشاء دائرة تنمية المجتمع،

وعلى القانون رقم (4) لسنة 2021 بإنشاء هيئة الرعاية الأسرية،

وعلى القانون رقم (6) لسنة 2021 بشأن تنظيم الضبطية القضائية في إمارة
أبوظبي،

وبناءً على كتاب وكيل دائرة تنمية المجتمع رقم (OUT/USO/11/2024)
بتاريخ الأول من فبراير 2024،

وعلى كتاب النائب العام لإمارة أبوظبي رقم (د ق أن ع/2024/37) بتاريخ
14 فبراير 2024،

وعلى كتاب مدير أكاديمية أبوظبي القضائية رقم (2024/25833) بتاريخ
3 يوليو 2024،

قرر:

المادة الأولى

يجدد تخويل الموظفين التالي بيانهم صفة مأمور الضبط القضائي بالنسبة
للجرائم والمخالفات الإدارية التي تقع في دائرة اختصاصهم، وتكون متعلقة بأعمال
وظائفهم وفق القانون رقم (4) لسنة 2021 المشار إليه والتشريعات الأخرى ذات الصلة،
وهم:

1. عائشة راشد سويدان الظاهري.

2. حمد موسى علي مطر الريامي.
3. خولة عوض صالح عوض المنهالي.
4. فاطمة راشد محمد أحمد المقدحي.
5. عائشة خميس سعيد محمد الغيثي.
6. فاطمة سالم راشد الشامسي.
7. مها سعيد صالح محمد الشامسي.
8. نوال مسعود دغوم سالمين الشيدي.
9. لطيفة محمد راشد الكعبي.
10. شيخة علي سالم بن زيد الظاهري.
11. موزة جمعة بخيت جمعة الدرهمي.
12. علي سعيد سالم علي اليحيائي.
13. أمينة سيف سالم أحمد الكعبي.
14. غويصة غدير عبيد الكتبي.
15. عالية مبارك عبد الله الناجم الجنيبي.

المادة الثانية

يسري هذا القرار لمدة سنة واحدة.

المادة الثالثة

يُعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

منصور بن زايد آل نهيان
رئيس دائرة القضاء

صدر بتاريخ : 22 صفر 1446 هـ
الموافق : 26 أغسطس 2024 م

قرار رئيس دائرة القضاء رقم (47) لسنة 2024
بشأن تخويل صفة الضبطية القضائية لبعض مفتشي بلدية الزفرة

رئيس دائرة القضاء،

بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي
في إمارة أبوظبي، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (6) لسنة 2024 بشأن دائرة القضاء في إمارة أبوظبي،

وعلى القانون رقم (2) لسنة 2012 بشأن الحفاظ على المظهر العام والصحة
والسكينة العامة في إمارة أبوظبي،

وعلى القانون رقم (30) لسنة 2019 بشأن إنشاء دائرة البلديات والنقل،

وعلى القانون رقم (6) لسنة 2021 بشأن تنظيم الضبطية القضائية في إمارة
أبوظبي،

وبناء على كتاب وكيل دائرة البلديات والنقل رقم (2024/25) بتاريخ
5 فبراير 2024،

وعلى كتاب مدير أكاديمية أبوظبي القضائية رقم (2024/25) بتاريخ
5 فبراير 2024،

قرر:

المادة الأولى

يخول الموظفون التالي بيانهم صفة مأمور الضبط القضائي بالنسبة للجرائم
والمخالفات الإدارية التي تقع في دائرة اختصاصهم، وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم وفق
التشريعات السارية، وهم:

1. سلطان حمد سعيد جاسم المزروعى.
2. عبد الله خلفان سيف سعيد الهاملى.
3. أحمد سالم صالح صلهام المزروعى.
4. مبارك مطر حمد مطر المنصوري.

5. سالم عيسى مهير عيسى المزروعى.
6. بخيت مطر سعيد سالم المزروعى.
7. شمه سعيد مبارك بالقطري الخيلي.
8. مريم سعيد علي محمد الهاملي.
9. أحمد ناصر عباس حمزة.
10. سالم مطر صالح سالم المزروعى.
11. عامر محمد عامر محمد الصواحي.

المادة الثانية

يؤدي مأمورو الضبط القضائي المذكورون في المادة الأولى من هذا القرار اليمين القانونية أمام النائب العام، قبل مباشرة مهام وظائفهم، بالصيغة التالية: «أقسم بالله العظيم أن أؤدي أعمال الضبطية القضائية بكل صدق وأمانة وإخلاص، دون خشية أو تمييز أو محاباة، وأن أتقيد بالتشريعات السارية في الدولة والإمارة».

المادة الثالثة

يسري هذا القرار لمدة سنة واحدة.

المادة الرابعة

يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

منصور بن زايد آل نهيان
رئيس دائرة القضاء

صدر بتاريخ : 22 صفر 1446 هـ
الموافق : 26 أغسطس 2024 م

قرار رئيس دائرة القضاء رقم (48) لسنة 2024 بشأن تخويل صفة الضبطية القضائية لبعض موظفي دائرة تنمية المجتمع

رئيس دائرة القضاء،

بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي
في إمارة أبوظبي، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (6) لسنة 2024 بشأن دائرة القضاء في إمارة أبوظبي،

وعلى القانون رقم (12) لسنة 2018 بشأن إنشاء دائرة تنمية المجتمع،

وبناء على كتاب وكيل دائرة تنمية المجتمع رقم (OUT/USO/12/2024)
بتاريخ 9 فبراير 2024،

وعلى كتاب مدير أكاديمية أبوظبي القضائية رقم (2023/28705) بتاريخ
22 يوليو 2024،

قرر:

المادة الأولى

يخول الموظفون التالي بيانهم، صفة مأمور الضبط القضائي بالنسبة للجرائم
والمخالفات الإدارية التي تقع في دائرة اختصاصهم، وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم وفق
التشريعات السارية، وهم:

1. شدى عبدالله أحمد سعيد العبدولي.
2. بشائر عزيز مبارك علي المنصوري.
3. محمد محمد محمد حمد بالركاض العامري.

المادة الثانية

يؤدي مأمورو الضبط القضائي المذكورون في المادة الأولى من هذا القرار اليمين
القانونية أمام النائب العام، قبل مباشرته مهام وظائفهم، بالصيغة التالية: «أقسم بالله
العظيم أن أؤدي أعمال الضبطية القضائية بكل صدق وأمانة وإخلاص، دون خشية أو
تميز أو محاباة، وأن أتقيد بالتشريعات السارية في الدولة والإمارة».

المادة الثالثة

يسري هذا القرار لمدة سنة واحدة.

المادة الرابعة

يُعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

منصور بن زايد آل نهيان
رئيس دائرة القضاء

صدر بتاريخ : 22 صفر 1446 هـ
الموافق : 26 أغسطس 2024 م

قرار رئيس دائرة القضاء رقم (49) لسنة 2024
بشأن تجديد تخويل صفة الضبطية القضائية لبعض موظفي دائرة تنمية المجتمع

رئيس دائرة القضاء،

بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي
في إمارة أبوظبي، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (6) لسنة 2024 بشأن دائرة القضاء في إمارة أبوظبي،

وعلى القانون رقم (12) لسنة 2018 بشأن إنشاء دائرة تنمية المجتمع،

وعلى القانون رقم (6) لسنة 2021 بشأن تنظيم الضبطية القضائية في إمارة
أبوظبي،

وبناء على كتاب وكيل دائرة تنمية المجتمع رقم (OUT/USO/29/2024)
بتاريخ 3 أبريل 2024،

وعلى كتاب النائب العام لإمارة أبوظبي رقم (د ق أن ع/86/2024) بتاريخ
22 أبريل 2024،

وعلى كتاب مدير أكاديمية أبوظبي القضائية رقم (2024/28810) بتاريخ
23 يوليو 2024،

قرر:

المادة الأولى

يجدد تخويل الموظفين التالي بيانها صفة مأمور الضبط القضائي بالنسبة
للجرائم والمخالفات الإدارية التي تقع في دائرة اختصاصهم، وتكون متعلقة بأعمال
وظائفهم وفق القانون رقم (12) لسنة 2018 المشار إليه والتشريعات الأخرى ذات الصلة،
وهم:

1. عبدالله أحمد حسين أحمد أمين.
2. جميل سليمان جميل الحملاوي.
3. أحمد مبارك ناصر سالمين المنصوري.

4. عمر ناصر محمد ثامر المنصوري.
5. فاطمة بطي عبيد حمد الغفلي.

المادة الثانية

يسري هذا القرار لمدة سنة واحدة.

المادة الثالثة

يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

منصور بن زايد آل نهيان
رئيس دائرة القضاء

صدر بتاريخ : 22 صفر 1446 هـ
الموافق : 26 أغسطس 2024 م

قرار رئيس دائرة القضاء رقم (50) لسنة 2024
بشأن تجديد صفة الضبطية القضائية
لبعض موظفي هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية

رئيس دائرة القضاء،

بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي
في إمارة أبوظبي، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (6) لسنة 2024 بشأن دائرة القضاء في إمارة أبوظبي،

وعلى القانون رقم (7) لسنة 2019 في شأن إنشاء هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة
الغذائية،

وعلى القانون رقم (6) لسنة 2021 بشأن تنظيم الضبطية القضائية في إمارة
أبوظبي،

وبناء على كتاب مدير عام هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية رقم
(2024/355) بتاريخ 2 مايو 2024،

وعلى كتاب النائب العام لإمارة أبوظبي رقم (د ق أن ع/2024/181)، بتاريخ
30 يوليو 2024،

وعلى كتاب مدير أكاديمية أبوظبي القضائية رقم (2024/28539) بتاريخ
22 يوليو 2024،

قرر:

المادة الأولى

يجدد تخويل الموظفين التالي بيانهم صفة مأمور الضبط القضائي بالنسبة
للجرائم والمخالفات الإدارية التي تقع في دائرة اختصاصهم، وتكون متعلقة بأعمال
وظائفهم وفق القانون رقم (7) لسنة 2019 المشار إليه والتشريعات الأخرى ذات الصلة،
وهم:

1. نوال يوسف معتوق الحوسني.
2. ريم عامر سعيد خليفة الكعبي.
3. ناصر محمد نخيرة عبدالله العيزي.

4. محمد عبيد ضاحي خليفة الكعبي.
5. خالد سالم أحمد كرامة العامري.
6. ريم ناصر مطر عبد الله البلوشي.
7. حسن علي سعيد محمد الكندي.
8. عمر سعيد خميس سالم الحسيني.
9. سلطان عبد الله علي إبراهيم المرزوقي.
10. صالح بخيت صالح محسن المنهالي.
11. محمد حسن محمد أحمد العلي.
12. عبد الله عبد المجيد عبد الله صالح التميمي.
13. حسن مراد عبد الله البلوشي.
14. الرشيد أحمد سالم مسعود الكثيري.
15. حمد علي عبد الله بخيت الغفلي.
16. عادل أحمد حسن أحمد المشجري.
17. يوسف محمد عبد الله حيدر الحمادي.
18. بدر حارث سيف سعيد القويطعي.
19. صالحة خليفة سعيد سالم الرميثي.
20. علي سلطان مطر دلو الكتي.
21. نزيه صالح عيدروس الهدار.

المادة الثانية

يسري هذا القرار لمدة سنة واحدة.

المادة الثالثة

يُعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

منصور بن زايد آل نهيان
رئيس دائرة القضاء

صدر بتاريخ : 22 صفر 1446 هـ
الموافق : 26 أغسطس 2024 م

قرار رئيس دائرة القضاء رقم (51) لسنة 2024
بشأن تجديد صفة الضبطية القضائية لبعض مفتشي دائرة الثقافة والسياحة

رئيس دائرة القضاء،

بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي
في إمارة أبوظبي، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (6) لسنة 2024 بشأن دائرة القضاء في إمارة أبوظبي،

وعلى القانون رقم (13) لسنة 2006 بشأن الرقابة على المنشآت السياحية في إمارة
أبوظبي، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (6) لسنة 2021 بشأن تنظيم الضبطية القضائية في إمارة
أبوظبي،

وبناء على كتاب وكيل دائرة الثقافة والسياحة رقم (2024/3318) بتاريخ
24 يونيو 2024،

وعلى كتاب النائب العام لإمارة أبوظبي رقم (د ق أن ع/154/2024) بتاريخ
8 يوليو 2024،

وعلى كتاب مدير أكاديمية أبوظبي القضائية رقم (2024/31115) بتاريخ
7 أغسطس 2024،

قرر:

المادة الأولى

يجدد تخويل الموظفين التالي بيانهم صفة مأمور الضبط القضائي بالنسبة
للجرائم والمخالفات الإدارية التي تقع في دائرة اختصاصهم، وتكون متعلقة بأعمال
وظائفهم وفق القانون رقم (13) لسنة 2006 المشار إليه والتشريعات الأخرى ذات الصلة،
وهم:

1. ريم مبارك سعيد العتيقي.
2. فهد هاشم علي صالح الهاشمي.

3. عبد الله محمد صالح شريف الهاشمي.
4. راشد علي راشد علي الحوسني.
5. مريم عبد الله علي الحاج المطري.
6. مريم مبارك عبيد كنيش الهاملي.
7. مها خميس حسن عبد الله المحيربي.
8. خالد عبد الله أحمد جاسم الحوسني.
9. حسين عبيد مبارك عبيد المحيربي.
10. عبد الله عبد الغني عبد الله عبد الغني الحمادي.
11. راشد خميس راشد حبيب المزروعى.
12. عهود خالد صالح عمر البريكى.
13. عبدالعزيز عبد الله محمد أحمد العبيدلي.

المادة الثانية

يسري هذا القرار لمدة سنة واحدة.

المادة الثالثة

يُعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

منصور بن زايد آل نهيان
رئيس دائرة القضاء

صدر بتاريخ : 22 صفر 1446 هـ
الموافق : 26 أغسطس 2024 م

قرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم (153) لسنة 2024
بشأن قواعد تعيين مدققي الحسابات في الجهات الخاضعة لرقابة جهاز أبوظبي للمحاسبة

رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة،

- بعد الاطلاع على القانون رقم (16) لسنة 2023 بشأن إعادة تنظيم جهاز أبوظبي للمحاسبة.
- وعلى المرسوم الأميري رقم (4) لسنة 2020 بشأن تعيين رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة.
- مرسوم بقانون الاتحادي رقم (41) لسنة 2023 في شأن تنظيم مهنة التدقيق والمحاسبة.
- مرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية.
- وعلى القانون رقم (1) لسنة 2017 بشأن النظام المالي لحكومة أبوظبي وتعديلاته.
- وعلى قرار رئيس المجلس التنفيذي رقم (50) لسنة 2014 بشأن مدة تعيين مدقق الحسابات الخارجي.
- وعلى قرار المجلس التنفيذي رقم (86) لسنة 2020 بشأن تعيين مدقق الحسابات الخارجي للجهات والشركات الحكومية.
- وعلى القرار الوزاري رقم (403) لسنة 2015 بشأن المعايير الدولية لمهنة التدقيق.
- وعلى قرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم (1) لسنة 2017 بشأن تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة.
- وعلى قرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم (53) لسنة 2020 بشأن قواعد تعيين مدققي الحسابات في الجهات الخاضعة لرقابة جهاز أبوظبي للمحاسبة.
- وعلى قرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم (63) لسنة 2021 بشأن إصدار دليل إرشادات تطبيق قواعد تعيين مدققي الحسابات في الجهات الخاضعة لرقابة جهاز أبوظبي للمحاسبة.
- وعلى قرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم (88) لسنة 2021 بشأن معايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة لرقابة جهاز أبوظبي للمحاسبة.
- وعلى قرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم (27) لسنة 2023 بشأن قواعد السلوك الأخلاقي للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية ومدققي الحسابات في الجهات الخاضعة لرقابة جهاز أبوظبي للمحاسبة.

أصدرنا القرار الآتي:

المادة الأولى

تُصدر قواعد تعيين مدققي الحسابات المرفقة بهذا القرار، وتسري على كافة الجهات الخاضعة لرقابة جهاز أبوظبي للمحاسبة ومدققي الحسابات تلك الجهات، وفقاً لأحكامها.

المادة الثانية

يُلغى قرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم (53) لسنة 2020 بشأن قواعد تعيين مدققي الحسابات في الجهات الخاضعة لرقابة جهاز أبوظبي للمحاسبة.

المادة الثالثة

ينفذ هذا القرار من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

حميد عبيد أبوشبص
رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة

صدرنا في أبوظبي:
التاريخ الميلادي: 16 أغسطس 2024
التاريخ الهجري: 12 صفر 1446

قواعد تعيين مدققي الحسابات في الجهات الخاضعة لرقابة جهاز أبوظبي للمحاسبة

الصادرة بموجب أحكام القانون رقم (16) لسنة 2023

بشأن إعادة تنظيم جهاز أبوظبي للمحاسبة

الفصل الأول تعريفات ونطاق التطبيق

المادة (1)

تعريفات

في تطبيق هذه القواعد، يكون للكلمات والعبارات الآتية أدناه المعاني المبينة قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص غير ذلك:

الدولة	:	الإمارات العربية المتحدة.
الإمارة	:	إمارة أبوظبي.
الحكومة	:	حكومة أبوظبي.
الوزارة	:	وزارة الاقتصاد لدولة الامارات العربية المتحدة.
قانون تنظيم المهنة	:	قانون اتحادي رقم (41) لسنة 2023 بشأن تنظيم مهنة التدقيق والمحاسبة.
قانون الجهاز أو القانون	:	القانون رقم (16) لسنة 2023 بشأن إعادة تنظيم جهاز أبوظبي للمحاسبة.
الجهاز	:	جهاز أبوظبي للمحاسبة.
الرئيس	:	رئيس الجهاز.
السلطة المختصة	:	السلطة المحلية المعنية.
قواعد تعيين مدققي الحسابات، أو القواعد	:	قواعد تعيين مدققي الحسابات للجهات الخاضعة لرقابة الجهاز، والصادرة عن الجهاز بموجب أحكام القانون وأية تعديلات أو إرشادات أو لوائح يصدرها الجهاز لأغراض تطبيق تلك القواعد.
الجهة الخاضعة أو الجهة	:	الجهة الخاضعة لرقابة الجهاز وفقاً لأحكام قانون الجهاز.
المهنة	:	مهنة التدقيق والمحاسبة.
مدقق الحسابات	:	المنشأة المرخص لها بمزاولة مهنة المحاسبة والتدقيق وفقاً لأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (41) لسنة 2023 بشأن تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق والمسؤولة عن تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة.
خدمات تدقيق البيانات المالية، أو خدمات التدقيق	:	خدمات تدقيق البيانات المالية التي تشمل البيانات والحسابات والقوائم والمعلومات المالية وغيرها من البيانات والتقارير المالية التي تعدها الجهة الخاضعة بصورة دورية وتتطلب إبداء رأي مستقل بشأنها.
الشريك المسؤول	:	شريك لدى مدقق الحسابات المسؤول عن مهمة تقديم خدمات التدقيق أو من في حكمه.
الأقارب	:	الأقارب من الدرجة الأولى حتى الرابعة.
المخالفات المالية والإدارية	:	المخالفات المالية والإدارية المحددة في قانون الجهاز.

معايير التدقيق المعتمدة	: المعايير التي يحددها الجهاز أو تصدر عنه من حين إلى آخر بشأن تنفيذ مهام تدقيق البيانات المالية من قبل مدقق الحسابات للجهات الخاضعة.
قواعد السلوك الأخلاقي للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية	: قواعد السلوك الأخلاقي للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية التي يحددها الجهاز أو تصدر عنه من حين لآخر بشأن تنفيذ مهام تدقيق البيانات المالية من قبل مدقق الحسابات للجهات الخاضعة.
قائمة مدققي الحسابات	: قائمة بمدققي الحسابات يعدها ويعتمدها ويعدلها الجهاز من حين إلى آخر. من مدققي الحسابات المرخص لهم بواسطة الوزارة والسلطة المختصة بمزاولة المهنة في الدولة وفق قانون تنظيم المهنة. والمؤهلين وفقاً للمعايير والضوابط التي يصدرها ويعتمدها الجهاز وفق أحكام قانون الجهاز والتشريعات الأخرى ذات الصلة. لتقديم خدمات تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة.
شركة التدقيق الوطنية	: أي شركة تم تأسيسها وتسجيلها في الدولة وليست شركة أجنبية على أن تكون مرخص لها بواسطة الوزارة والسلطة المختصة بمزاولة المهنة في الدولة، ومدرجة ضمن قائمة مدققي الحسابات وفق أحكام هذه القواعد.
إرشادات التطبيق، أو الإرشادات	: إرشادات تطبيق هذه القواعد، والصادرة وفق المادة (19) منها.
أوراق العمل	: أي مستندات تتضمن خطوات وإجراءات التدقيق أو السجلات والملفات والبيانات والملاحظات والملخصات المتعلقة بالجهة الخاضعة يطلع عليها مدقق الحسابات أو يقوم بإعدادها خلال مهمة تدقيق البيانات المالية.
نزاع قضائي	: أي نزاع، أو مساءلة قضائية، أو تنظيمية داخل الدولة أو خارجها يكون مدقق الحسابات طرفاً فيها نتيجة إساءة تصرف أو إهمال أو أية مخالفات مهنية أو قانونية أخرى.

المادة (2)

نطاق تطبيق القواعد

1. تسري أحكام هذه القواعد على كافة الجهات الخاضعة العاملة داخل الدولة وعلى مدققي الحسابات لتلك الجهات. وتفسر وفقاً لأحكام قانون الجهاز والتشريعات الاتحادية وتشريعات إمارة أبوظبي ذات الصلة.
2. يجب على الجهة الخاضعة الالتزام بهذه القواعد وتطبيقها لتعيين مدقق الحسابات لتدقيق بياناتها المالية وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة من الجهاز.
3. يجوز لأي جهة أخرى تطبيق هذه القواعد، على ألا يترتب عن ذلك أية مسؤولية قانونية أو تعاقدية على الجهاز.

الفصل الثاني في تعيين مدقق الحسابات

المادة (3)

إجراءات تعيين مدقق الحسابات

تتبع الجهة الخاضعة للإجراءات الموضحة في هذا الفصل الثاني لتعيين مدقق الحسابات لتدقيق بياناتها المالية أو لإصدار أي رأي مهني وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة من الجهاز.

المادة (4)

أسلوب ومدة التعيين

1. يجب على الجهة الخاضعة طلب عروض خدمات التدقيق من جميع مدقي الحسابات المدرجين ضمن قائمة مدقي الحسابات التي يعدها ويصدرها ويُحدثها الجهاز من حين إلى آخر.
2. يكون تعيين مدقق الحسابات لتقديم خدمات التدقيق بالجهة الخاضعة على أساس سنوي، على ألا تتجاوز المدة الكلية للتعيين ستة (6) سنوات متتالية.
3. يجوز في حالات الضرورة تمديد مدة التعيين المشار إليها في البند 2 من هذه المادة، وذلك بناء على طلب رسمي من الجهة الخاضعة والموافقة الخطية للجهاز. ولا يجوز اتخاذ أية إجراءات لإعادة تعيين مدقق الحسابات قبل صدور موافقة الجهاز المشار إليها.
4. في جميع الأحوال، يتوجب على مدقق الحسابات أن يقوم بتغيير الشريك المسؤول عن تنفيذ خدمات التدقيق في الجهة الخاضعة خلال مدة التعيين المشار إليها في البند 2 أو البند 3 أعلاه كيفما أنفق، بعد انقضاء فترة لا تتجاوز ثلاث (3) سنوات من بداية المدة المذكورة.
5. في حالات إعادة تعيين مدقق الحسابات من سنة مالية إلى أخرى في حدود القيد الزمني الموضح في البند 2 من هذه المادة، يتوجب على الجهة الخاضعة المعنية أن تقوم بتقييم مؤشرات جودة التدقيق في خدمات التدقيق المنفذة من قبل مدقق الحسابات لديها خلال العام المنصرم، وأن تقدم للجهاز جميع خطابات الإقرار الواردة في هذه القواعد، كما عليها الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الجهاز عن أداء مدقق الحسابات وكل ما قد يؤثر على قرار إعادة تعيينه.
6. فيما عدا حالات التمديد المعتمدة من الجهاز وفقاً لأحكام البند 3 أعلاه من هذه المادة، لا يجوز تعيين مدقق الحسابات لأغراض تدقيق البيانات المالية للجهة الخاضعة، إلا بعد انقضاء فترة قدرها ثلاث سنوات من نهاية مدة القيد الزمني المحددة في البند 2 من هذه المادة.
7. يجب على الجهة الخاضعة إخطار الجهاز في حال الرغبة في تغيير مدقق الحسابات قبل انقضاء مدة التعيين البالغة ست (6) سنوات وتحديد أسباب تغيير المدقق قبل انقضاء مدة التعيين.
8. تكون أولوية التعيين لشركات التدقيق الوطنية بشرط أن تجتاز التقييم الفني وألا يكون لدى الجهة الخاضعة متطلبات قانونية أو تعاقدية تحول دون تعيين شركة التدقيق الوطنية ووفقاً لتقييم المسؤولين عن الحوكمة في الجهة بموجب الأدوار المناطة بهم في المادة (16) من هذه القواعد.

المادة (5)

طلب عروض خدمات التدقيق

1. تصدر الجهة الخاضعة لطلبات عروض خدمات التدقيق من مدققي الحسابات المدرجين ضمن قائمة مدققي الحسابات وفق الضوابط التالية:
2. أن يتضمن طلب عروض خدمات التدقيق ما يلي:
 - أ. اسم الجهة الخاضعة ونبذة عنها ووصف لطبيعة نشاطها.
 - ب. نطاق التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة على أن يشمل:
 - أولاً: البيانات المالية للجهة الخاضعة.
 - ثانياً: نظم الرقابة المالية على إعداد التقارير المالية.
 - ثالثاً: متطلبات قانون النظام المالي وتعليمات دائرة المالية فيما يخص إعداد وتنفيذ الموازنة والقرارات المؤيدة والتعاميم ذات الصلة، والمتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى ذات الأثر المالي على بياناتها المالية.
 - ج. أسباب تغيير مدقق الحسابات الحالي.
3. أن يحدد طلب العروض الآتي:
 - أ. الشروط الخاصة بطريقة تقديم المعلومات الفنية والمالية للعرض. على أن يتم تقديمها بحيث يتم فصل العرض الفني عن العرض المالي.
 - ب. فترة التعاقد والشروط العامة للتعاقد.
 - ج. التاريخ الرئيسية لتنفيذ أعمال خدمات التدقيق.
 - د. طريقة وجهة الاتصال لاستقبال والرد على الاستفسارات المتعلقة بطلب العروض.
 - هـ. وسيلة استلام العروض وتاريخ الإقفال.
4. أن يحتوي طلب العروض على قائمة بالمعلومات المطلوب تقديمها من مدقق الحسابات والنماذج المتعلقة بها ويحدد أدنى ما يلي:
 - أ. اسم الشريك المسؤول وجميع الشركاء المشاركين في مهمة التدقيق، بالإضافة إلى أسماء أعضاء فريق العمل الذي سيقوم بعملية التدقيق.
 - ب. الرخصة التجارية ورخصة مزاولة المهنة الصادرة عن وزارة الاقتصاد والسلطة المختصة.
 - ج. خطاب اقرار وتعهّد بالاستقلالية من الشريك المسؤول وجميع الشركاء المشاركين في مهمة التدقيق وكافة أعضاء فريق التدقيق وفقاً لأحكام المادة (6).
 - د. خطاب إقرار من مدقق الحسابات بتحمل مسؤولية الأضرار الناجمة عن الخطأ أو التقصير المهني الذي يصدر عنه في أداء مهمته وفقاً للضوابط الصادرة عن الوزارة أو السلطة المختصة.
 - هـ. الأعمال المهنية الأخرى غير خدمات التدقيق التي قدمها أو يقدمها مدقق الحسابات للجهة الخاضعة خلال آخر ثلاث سنوات.
 - و. السيرة الذاتية والمؤهلات المهنية والخبرات العملية للشريك المسؤول وأعضاء فريق التدقيق المقترحين من المدرجين ضمن قائمة مدققي الحسابات الصادرة عن الجهاز.
 - ز. بيان بعدد ساعات التعليم المهني المستمر التي حصل عليها أعضاء فريق التدقيق خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

- ح. السيرة الذاتية للخبراء المتخصصين في الأنشطة ذات الطبيعة الفنية الخاصة مثل مراجعة الضرائب ومجال تقنية المعلومات ومراجعة تقييم الأصول متى تطلب الأمر ذلك.
- ط. خطة ومنهجية التدقيق المقترحة.
- ي. وصف لنظام ومنهجية رقابة الجودة لدى مدقق الحسابات.
- ك. خطاب اقرار وتعهد بالمحافظة على سرية المعلومات من الشريك المسؤول وجميع الشركاء المشاركين في مهمة التدقيق وكافة أعضاء فريق التدقيق وفقاً لأحكام المادة (10).
- ل. بيان بالنزاعات القضائية التي يكون مدقق الحسابات طرفاً فيها.
- م. ساعات العمل المقترحة لكل عضو من أعضاء فريق على أن يتم تخصيص نسبة لا تقل عن 40% من ساعات العمل للمدققين من مواطني الدولة.
- ن. بيان بإجمالي الاتعاب المهنية المطلوبة موضحاً به تكلفة ساعة عمل كل عضو من أعضاء فريق التدقيق والخبراء المتخصصين وأية مصاريف متعلقة بالعمل المطلوب تنفيذه.
- س. أية معلومات أخرى تساعد في تقييم العروض وفق معايير التقييم المعتمدة.

المادة (6)

تقييم الاستقلالية

- يجب تقييم استقلالية مدقق الحسابات والتأكد من أنه مستقل شكلاً وموضوعاً من خلال الآتي:
 - أ. التزام مدقق الحسابات التام بقواعد السلوك الأخلاقي للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية وأي ضوابط أخرى تصدرها الوزارة أو السلطة المختصة أو الجهاز من حين إلى آخر.
 - ب. عدم وجود أية مصلحة مالية للشريك المسؤول والشركاء الآخرين وكافة أعضاء فريق التدقيق أو لأقاربهم إلى الدرجة الرابعة في الجهة الخاضعة التي تم تعيينهم لتدقيق بياناتها المالية خلال سريان فترة تعيين مدقق الحسابات أو أي تجديد لها.
- يتعين على الجهة الخاضعة استبعاد أي عرض خدمات تدقيق إذا تبين عدم استقلالية مدقق الحسابات شكلاً أو موضوعاً. كما يجب إنهاء خدمات مدقق الحسابات المعين فوراً متى ما تبين عدم استقلاليته.

المادة (7)

مؤشرات جودة التدقيق

- يجب على الجهة الخاضعة التأكد من أن مدقق الحسابات لديه الخبرة المهنية في المجال الذي تعمل فيه تلك الجهة، والكوادر الفنية الضرورية واللائمة للقيام بأعمال تدقيق البيانات المالية في المواعيد المحددة لذلك، وأنه على اطلاع بمعايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق المعتمدة من الجهاز وأفضل الممارسات الدولية في نفس المجال وذلك عن طريق الآتي:
1. تقييم منهجية التدقيق المقترحة من قِبَل مدقق الحسابات والتأكد من استيفائها لجميع متطلبات معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق المعتمدة من الجهاز.
 2. التحقق من أن ساعات العمل المقترحة لكل عضو من أعضاء فريق التدقيق معقولة وتناسب مع حجم أعمال التدقيق ولا تؤثر على جودة التدقيق.
 3. التأكد من امتلاك أعضاء فريق العمل المقترح للمهارات والخبرة اللازمة والمناسبة في مجال أعمال الجهة الخاضعة

4. مراجعة السير الذاتية لأعضاء فريق التدقيق والمقترحين وتقييم مؤهلاتهم العلمية والمهنية وخبراتهم العملية والتزامهم بساعات التعليم المهني المستمر.
5. التأكد فيما إذا كان لدى مدقق الحسابات خبراء متخصصين لتدقيق الأنشطة ذات الطبيعة الفنية الخاصة متى تطلب الأمر ذلك.
6. التأكد من أن يتضمن فريق التدقيق المقترح أعضاء من مواطني الدولة وفقاً للنسبة المحددة في المادة (5)، وأن يتم استبعاد العرض في غياب ذلك.

المادة (8)

مراقبة الجودة

يجب على الجهة الخاضعة التحقق من وجود إجراءات لمراقبة الجودة مطبقة من قبل مدقق الحسابات وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة.

المادة (9)

تقييم سرية المعلومات

يجب على الجهة الخاضعة الحصول على التعهدات الآتية من مدقق الحسابات:

1. تعهدات مدقق الحسابات وأعضاء فريق التدقيق بعدم الكشف عن أية معلومات يطلع أو يحصل عليها أي منهم بمناسبة أداء عمله، وعدم كشف هذه المعلومات أو أوراق عمل مدقق الحسابات لأي من موظفي المدقق الآخرين خارج فريق التدقيق للجهة أو لأي شخص أو جهة أخرى دون موافقة خطية من الجهة الخاضعة.
2. تعهد مدقق الحسابات بالالتزام بعدم نسخ أو نقل مستندات الجهة الخاضعة الداعمة لأعمال التدقيق سواء كان ذلك يدوياً أو إلكترونياً، خارج مقام الجهة، وأن يعمل على توثيق إجراءات التدقيق في ملف التدقيق والاحتفاظ به سواء كان يدوي أو إلكتروني داخل مقام مدقق الحسابات في الإمارة ووفق الضوابط الصادرة من الوزارة أو السلطة المختصة أو الجهاز من حين إلى آخر. وعلى الجهة الخاضعة التأكد من الاحتفاظ بالمستندات الداعمة لملف التدقيق على النحو الذي يضمن الحفاظ على سريتها وسهولة الوصول إليها من قبل مدقق الحسابات عند الحاجة.
3. يجب استبعاد أي عرض خدمات تدقيق إذا لم يقدم مدقق الحسابات التعهدات المطلوبة أعلاه والمستندات المؤيدة التي تؤكد الالتزام بها.

المادة (10)

إجراءات تقييم عروض التدقيق

1. يتعين على الجهة الخاضعة تقييم عروض خدمات التدقيق وفقاً لأحكام هذه القواعد وضوابط التقييم المنصوص عليها في إرشادات التطبيق التي تصدر بموجب المادة التاسعة عشر.
2. يتم تقييم العروض بواسطة فريق مكون من ذوي الخبرة، على أن يكون من بينهم أعضاء من الإدارة المالية والتدقيق الداخلي والإدارة القانونية. يتم تحديدهم من قبل المسؤولين عن الحوكمة بالجهة الخاضعة، مثل رئيس الجهة أو مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق أو من في حكمهم.
3. يتم استخدام نظام الأوزان لتحديد أفضل عرض على النحو التالي:

أولاً: التقييم الفني بنسبة (85%).
ثانياً: القيمة المحلية المضافة، بنسبة (15%).

4. عند استلام الجهة الخاضعة لكافة العروض وفقاً للتاريخ المحدد في طلب عرض الخدمات، يتم فتح العروض الفنية فقط وإعداد كشف لتسجيل تفاصيل تلك العروض.
5. يجب القيام أولاً بإجراء التقييم الفني للعروض دون التطرق للتقييم المالي للعروض.
6. بعد الانتهاء من تقييم العروض الفنية، يتم فتح العروض المالية فقط لمدققي الحسابات الذين تم قبول عروضهم الفنية وتقييمها للتأكد من مطابقة الساعات المقترحة في العرض المالي مع العرض الفني.
7. يتم إعداد تقرير التقييم الفني المجمع والذي يشمل التقييم الفني وتقييم القيمة المحلية المضافة والتوصية من قبل فريق التقييم، ورفعها للاعتماد وفقاً للصلاحيات المخولة داخل الجهة بشأن سلطة تعيين مدقق الحسابات.
8. تقوم الجهة الخاضعة بتعيين مدقق الحسابات الذي أحرز أعلى تقييم فني مجمع بغض النظر عن الأتعاب المحددة في العرض المالي للمدقق شريطة ألا تتجاوز هذه الأتعاب (50%) من أتعاب خدمات تدقيق البيانات المالية للسنة السابقة علماً أن ذلك لا يسري في حالات إعادة التعيين المذكورة في البند رقم (5) من المادة رقم (4) من هذه القواعد.
9. تقوم الجهة الخاضعة بالتفاوض مع مدقق الحسابات الذي أحرز أعلى تقييم فني مجمع في حال كانت الأتعاب المحددة بالعرض المالي للمدقق تزيد عن (50%) من أتعاب خدمات تدقيق البيانات المالية في السنة السابقة وبما يتماشى مع البند 8 من هذه المادة وفي حال رفض المدقق تعديل الأتعاب المحددة في عرضه المالي، تقوم الجهة الخاضعة بتعيين مدقق الحسابات الذي أحرز المركز الثاني في التقييم الفني المجمع.

المادة (11)

القيمة المحلية المضافة

1. تهدف القيمة المحلية المضافة المشار إليها في هذه القواعد إلى تنمية رأس المال البشري المواطن، ودعم الاقتصاد المعرفي والمهني في الإمارة.
2. تطبق نسبة القيمة المحلية المضافة في تقييم عروض خدمات التدقيق التي تتقدم بها مدققي الحسابات وفقاً للآتي:
 - أ. يتم منح 10 نقاط لمدققي الحسابات التي تحقق شرط أن تكون نسبة كادر المدققين من مواطني الدولة لدى المدقق (25%) على الأقل من عدد الوظائف المشغولة لدى مدقق الحسابات في إمارة أبوظبي في تاريخ تقديم العرض.
 - ب. يتم منح 5 نقاط لمدققي الحسابات التي تحقق شرط أن تكون نسبة الشركاء أو المدققين من مواطني الدولة في المستوى الإشرافي في مدقق الحسابات (2%) من كادر الشركاء والكادر الإشرافي لدى المدقق في إمارة أبوظبي في تاريخ تقديم العرض.
3. بهدف دعم جهود القيمة المحلية المضافة وبناء الكوادر الوطنية في مهنة التدقيق، فإننا نؤكد على ضرورة أن تراعي الجهات الخاضعة دعم شركات التدقيق في تحقيق مستهدفات التوطين وذلك قبل استقطاب الكوادر الوطنية العاملة لدى هذه الشركات.

المادة (12)

الارتباط وخطاب التعيين

1. تُعين الجهة الخاضعة لمدقق الحسابات الذي حاز على أفضل تقييم مجمع.
2. يتم تعيين مدقق الحسابات بموجب خطاب ارتباط يوثق حقوق وواجبات ومسؤوليات الجهة الخاضعة ومدقق الحسابات والمخرجات والتوقيت وشروط وأحكام سداد الأتعاب والاتصال وحل المنازعات في حال حدوثها، على أن يكون متوافقاً مع القوانين والأنظمة واللوائح المتعلقة بمهنة التدقيق بالدولة والإمارة ومع المعايير المهنية ومعايير التدقيق المعتمدة من الجهاز وهذه القواعد.

الفصل الثالث

الرقابة على مدققي الحسابات

المادة (13)

قائمة مدققي الحسابات

1. يعد الجهاز ويصدر وفقاً لما يراه مناسباً من ضوابط وشروط، قائمة مدققي الحسابات المعتمدة لدى الجهاز لتقديم خدمات التدقيق للجهات الخاضعة.
2. يشترط في مدقق الحسابات المدرج ضمن القائمة أن يكون مرخصاً لمزاولة المهنة لدى الوزارة.
3. يقوم الجهاز بتحديد المعايير والشروط والمستندات الخاصة بالإدراج في قائمة مدققي الحسابات.
4. لا يجوز للجهات الخاضعة التعاقد مع أي مدقق حسابات لتقديم خدمات تدقيق البيانات المالية، إلا من يكون من ضمن مدققي الحسابات المدرجين في قائمة مدققي الحسابات الصادرة بموجب أحكام هذه المادة.

المادة (14)

تقارير مدققي الحسابات

1. لأغراض تنفيذ خدمات تدقيق البيانات المالية بالجهة الخاضعة، يطبق مدقق الحسابات معايير التدقيق المعتمدة التي يحددها الجهاز أو التي تصدر عنه، وتكون له الواجبات والصلاحيات المنصوص عليها بها.
2. يلتزم مدقق الحسابات المعين لتقديم خدمات تدقيق البيانات المالية للجهة الخاضعة التقارير التالية للجهاز حول مهام التدقيق بالجهة الخاضعة:
 - أ. قبل 31 ديسمبر من كل عام، تقرير متابعة مرحلي حول سير أعمال التدقيق بالجهة الخاضعة، يتضمن البيانات الأساسية للمهمة، فريق العمل وخبراته، خطة واستراتيجية تدقيق البيانات المالية، نتائج الاختبارات المرحلية المنفذة حتى تاريخ تقديم التقرير والأمور الجوهرية التي استرعت انتباهه وإجراءات التدقيق بشأنها.
 - ب. قبل 31 مارس من كل عام، تقرير متابعة نهائي حول سير أعمال التدقيق بالجهة الخاضعة والرأي الصادر حول البيانات المالية وأنظمة الرقابة المالية على التقارير المالية لديها والتزامها بقانون النظام المالي وتعليمات دائرة المالية والمتطلبات القانونية والتنظيمية ذات الأثر المالي والأمور الجوهرية التي استرعت انتباهه وإجراءات التدقيق المنفذة، أو أسباب عدم الانتهاء من عملية التدقيق والأمور المعلقة.

3. يقوم مدقق الحسابات بإخطار الجهاز في حال تعذر على المدقق إصدار التقارير المذكورة أعلاه وفقاً للأطر الزمنية المحددة لها مع بيان أسباب عدم إصدار هذه التقارير وفقاً لهذه الأطر الزمنية.
4. على مدقق الحسابات إخطار الجهاز في حالة عدم تعاون الجهة الخاضعة أو رفضها تقديم أية تسهيلات أو مستندات تتطلبها قواعد تعيين مدققي الحسابات لتنفيذ مهامه.
5. على مدقق الحسابات إخطار الجهاز في حالة كان رأي المدقق بشأن خدمات تدقيق البيانات المالية المنفذة في الجهة الخاضعة غير متحفظ (Unqualified Opinion) مع إدراج أسباب والحيثيات ذلك وبعد أن يتم العرض على المسؤولين عن الحوكمة في الجهة الخاضعة.
6. على مدقق الحسابات إخطار الجهاز في حالة تم طلب ملفات التدقيق الخاصة بالجهات الخاضعة من قبل أي سلطة مختصة بالتفتيش على مدقق الحسابات ضمن الدولة.

المادة (15)

الإبلاغ عن المخالفات

يجب على مدقق الحسابات إخطار الجهاز عن أية مخالفات مالية أو إدارية يتم كشفها أثناء تأدية مهامه بالجهة الخاضعة. وفي حال إخلال مدقق الحسابات بمسؤولياته في الإبلاغ عن المخالفات، يجوز للجهاز اتخاذ أي من التدابير المنصوص عليها في المادة رقم (17) من هذه القواعد.

المادة (16)

دور المسؤولين عن الحوكمة بالجهة

- دون المساس بأي مهام أخرى يختص بها المسؤولين عن الحوكمة في الجهة الخاضعة وفق نظم الحوكمة المتبعة بها. يقوم المسؤولون المذكورين بالأعمال الآتية:
1. الإشراف على تعيين مدقق الحسابات وفق أحكام هذه القواعد، والتأكد من اعتماد تعيين مدقق الحسابات من السلطة المختصة بالجهة الخاضعة.
 2. وضع وتطبيق سياسة التعاقد مع مدقق الحسابات.
 3. مراقبة استقلالية مدقق الحسابات ومدى موضوعيته ومناقشته حول طبيعة ونطاق عملية التدقيق ومدى فعاليتها.
 4. مراقبة سلامة البيانات المالية.
 5. التأكد من وجود تنسيق بين إدارة التدقيق الداخلي ومدقق الحسابات في أداء الأخير لواجباته بموجب أحكام هذه القواعد.
 6. إجراء تقييم لأداء مدقق الحسابات بصورة دورية وفق ما تراه الجهة مناسباً، أو سنوية في حالة إعادة التعيين مع مراعاة أحكام المادة (4) من هذه القواعد.

المادة (17)

مساءلة مدقق الحسابات

متى ما تبين للجهاز في أي وقت عدم التزام مدقق الحسابات بأحكام هذه القواعد والقرارات والتوصيات الصادرة من الجهاز، يجوز للجهاز اتخاذ أحد التدابير الآتية:

1. لفت انتباه مدقق الحسابات أو الشريك المسؤول عن التدقيق، أو كلاهما.

2. توجيه الجهة الخاضعة بإنهاء تكليف مدقق الحسابات، وتعيين مدقق حسابات بديل وفق ضوابط وإجراءات هذه القواعد.
3. وقف إدراج مدقق الحسابات في قائمة مدققي الحسابات لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات.
4. شطب مدققي الحسابات من قائمة مدققي الحسابات.
5. الإحالة إلى وزارة الاقتصاد لمساءلة مدققي الحسابات وفق متطلبات قانون تنظيم المهنة في الدولة.
6. مساءلة مدقق الحسابات وفق أحكام قانون الجهاز.
7. أية تدابير إدارية أخرى يراها الجهاز مناسبة.

الفصل الرابع **أحكام عامة وانتقالية**

المادة (18) **مراقبة الالتزام**

يقوم الجهاز وفق خطته السنوية بمراقبة التزام الجهات الخاضعة ومدققي الحسابات بالقواعد، وذلك من خلال الآتي:

1. تنفيذ برامج الفحص والمراجعة على ملف التدقيق وفقاً لمنهجيات الجهاز.
2. تنفيذ أعمال المراجعة على أعمال مدققي الحسابات.
3. أية مهام أو ضوابط أخرى ذات علاقة يقررها رئيس الجهاز.

المادة (19) **إرشادات تطبيق القواعد**

سيصدر الجهاز الإجراءات الإرشادية اللازمة لتطبيق هذه القواعد.

المادة (20) **بداية التطبيق**

1. يبدأ العمل بهذه القواعد لأغراض تعيين مدقق الحسابات للجهة الخاضعة للسنة المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024 فيما لم يتم التعاقد عليه.
2. على الرغم من أحكام البند السابق يتعين على الجهة الخاضعة تطبيق هذه القواعد لتعيين مدقق الحسابات عن أي سنة مالية لم يتم تدقيق بياناتها المالية قبل صدور هذه القواعد.
3. يعتبر إصدار هذه القواعد بداية مدة تعيين مدقق الحسابات المحددة بالمادة (4) من هذه القواعد وبما لا يتعارض مع القوانين والأنظمة الصادرة من السلطة المختصة في هذا الشأن.

قرار إداري رقم (106) لسنة 2024
بشأن تطبيق متطلبات الدليل المعياري لمعدات الوقاية الشخصية للعاملين بقطاع البناء والإنشاء
في إمارة أبوظبي

رئيس دائرة البلديات والنقل:

- بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1974 بشأن إعادة تنظيم الجهاز الحكومي في إمارة أبوظبي وتعديلاته،
- وعلى القانون رقم (4) لسنة 1983 بشأن تنظيم أعمال البناء وتعديلاته ولائحته التنفيذية،
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2012 بشأن الحفاظ على المظهر العام والصحة والسكينة العامة في إمارة أبوظبي ولوائحه التنفيذية،
- وعلى القانون رقم (30) لسنة 2019 بشأن إنشاء دائرة البلديات والنقل،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (11) لسنة 2023 بشأن إعادة تشكيل المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي،
- وعلى قرار رئيس المجلس التنفيذي رقم (42) لسنة 2009 بشأن نظام إدارة البيئة والصحة والسلامة لإمارة أبوظبي،
- وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة،

تقرر ما يلي:

المادة (1)

يُعتمد الدليل المعياري لمعدات الوقاية الشخصية للعاملين بقطاع البناء والإنشاء في إمارة أبوظبي المرفق بهذا القرار.

المادة (2)

تقوم البلدية المعنية بتنظيم حملات توعية لتوضيح أحكام هذا الدليل.

المادة (3)

تقوم الإدارة المعنية في البلدية بالتنقيش ورصد المخالفات التي تتعلق بأحكام هذا الدليل.

المادة (4)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره.

رئيس دائرة البلديات والنقل

صدر بتاريخ: 2024/05/07



الدليل المعياري لمعدات الوقاية الشخصية

قطاع البناء والإنشاء

نظام إدارة السلامة والصحة المهنية

إدارة الصحة والسلامة العامة

الإصدار 1.0

يناير 2024

جدول المحتويات

1. مقدمة
2. اسم النشاط:
 - 2.1 بناء المياني
 - 2.2 إنشاء الطرق
 - 2.3 إنشاء الجسور
 - 2.4 إنشاءات تحت الأرض
 - 2.5 العمل في الأماكن المحصورة
 - 2.6 أعمال الحفر
 - 2.7 العمل فوق المياه أو بالقرب منها
 - 2.8 الأنشطة تحت الماء
3. المراجع

1. مقدمة :

تم تطوير هذه الوثيقة كدليل إرشادي لتوفير الحد الأدنى من متطلبات معدات الوقاية الشخصية لقطاع البناء والإنشاء في إمارة أبوظبي. ومع ذلك، يجب على الكيانات إجراء تقييم لكل موقع أو عملية لتحديد المخاطر المحتملة، و تقييم مكان العمل باتباع خطوات إدارة المخاطر وفقاً للإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية - العنصر 2.0 - إدارة المخاطر ودليل الممارسة الفني 2.0 - معدات الحماية الشخصية – الإصدار (3.1) .

2. اسم النشاط :

2.1 الحد الأدنى من متطلبات معدات الوقاية الشخصية في مواقع البناء العالية							
ID	حماية العينين والوجه	حماية الرأس	حماية القدمين والساقين	حماية اليدين والأذنين	حماية الجسم	حماية الجهاز التنفسي	حماية السمع
الموظفون /الإنشائيون							
1	نظارات السلامة سوداء/عذبة	مرمزة بالألوان / لم يصيغوا على أي نموذج	أحذية السلامة / رباط الكحل	حسب الحاجة	سرا عاتية الوضوح	كام واق من الغبار	سدات الأذن
		خوذة					
		•ANSI/ISEA 288.1: 2014 •EN397: 2012					
مهندس مشرف/مهندس موقع							
2	نظارات السلامة سوداء/عذبة	مرمزة بالألوان / لم يصيغوا على أي نموذج	أحذية السلامة / رباط الكحل	حسب الحاجة	سرا عاتية الوضوح	كام واق من الغبار	سدات أذن مبنية على العذرة
		خوذة					
		•ANSI/ISEA 288.1: 2014 •EN397: 2012					
الضاريون							
3	نظارات السلامة سوداء/عذبة	مرمزة بالألوان / لم يصيغوا على أي نموذج	أحذية السلامة / رباط الكحل	حسب الحاجة	سرا عاتية الوضوح	كام واق من الغبار	سدات أذن مبنية على العذرة
		خوذة					
		•ANSI/ISEA 288.1: 2014 •EN397: 2012					
فرق الساحة							
4	نظارات السلامة سوداء/عذبة	مرمزة بالألوان / لم يصيغوا على أي نموذج	أحذية السلامة / عاتية الساق	EN388 المعتك	سرا عاتية الوضوح	كام واق من الغبار	سدات أذن مبنية على العذرة
		خوذة					
		•ANSI/ISEA 288.1: 2014 •EN397: 2012					
العمال							
5	نظارات السلامة سوداء/عذبة	مرمزة بالألوان / لم يصيغوا على أي نموذج	أحذية السلامة / رباط الكحل	فناوات فلبية معتقة بأحباط	معتك مع تبريد عاكس	فناع الوجه /Baleciva	سدات أذن مبنية على العذرة
		خوذة					
		•ANSI/ISEA 288.1: 2014 •EN397: 2012					
السائقين							
6	نظارات السلامة سوداء/عذبة	مرمزة بالألوان / لم يصيغوا على أي نموذج	أحذية السلامة / رباط الكحل	فناوات فلبية معتقة بأحباط	سرا عاتية الوضوح	كام واق من الغبار	سدات الأذن
		خوذة					
		•ANSI/ISEA 288.1: 2014 •EN397: 2012					
عمل تجهيز سفينة الإمداد							
7	نظارات السلامة سوداء/عذبة	مرمزة بالألوان / لم يصيغوا على أي نموذج	أحذية السلامة / رباط الكحل	فناوات فلبية معتقة بأحباط	معتك مع حزام عاكس / يمكن التخلص منه	فناع التنفس نصف الوجه	سدات أذن مبنية على العذرة
		خوذة					
		•ANSI/ISEA 288.1: 2014 •EN397: 2012					
عمل جالغ قطع							
8	نظارات السلامة سوداء/عذبة	مرمزة بالألوان / لم يصيغوا على أي نموذج	أحذية السلامة / رباط الكحل	فناوات فلبية معتقة بأحباط	معتك مع حزام عاكس / يمكن التخلص منه	فناع التنفس نصف الوجه	سدات أذن مبنية على العذرة
		خوذة					
		•ANSI/ISEA 288.1: 2014 •EN397: 2012					

المتطلبات									
العدد	الطائرات الوطنية		الهيئة السليمة / إنتاج التكميل	إسبغ قدم فوم فواري / مقوم الانزال / مقوم الانزال / جلد	فلازات فليطية متعلقة بالخطاط	معتك مع جوم عاكس / يمكن التخصيص	فلاز التفسير لصف الوجه	سداتات أدين متينة على العوردة	
	ممرات بالاكوان / لم تصيرت على أي ممرات								
9	ANSI 287.1 خود •ANSI/ISEA 288.1: 2014 •EN397: 2012								
سدات الاذن									
10	نظارات السلامة سوداء/خطقة		الهيئة السليمة / إنتاج التكميل	إسبغ قدم فوم فواري / مقوم الانزال / مقوم الانزال / جلد	فلازات فليطية متعلقة بالخطاط	معتك بترتيب عاكس	فلازات معي على صدر / وراش من الانزال / وراش التفسير	سداتات أدين متينة على العوردة	
	ممرات بالاكوان / لم تصيرت على أي ممرات								
	خود •ANSI/ISEA 288.1: 2014 •EN397: 2012								
الكويكبين									
11	نظارات السلامة سوداء/خطقة		الهيئة السليمة / إنتاج التكميل	إسبغ قدم فوم فواري / مقوم الانزال / مقوم الانزال / جلد/ نصف كويكبين	فلازات فليطية متعلقة بالخطاط/ نصف كويكبين	معتك فليط فليط	فلازات فليطية متعلقة بالخطاط/ نصف كويكبين	سداتات أدين متينة على العوردة	
	ممرات بالاكوان / لم تصيرت على أي ممرات								
	خود •ANSI/ISEA 288.1: 2014 •EN397: 2012								
هوز لاسست/مستل فليط فليط									
12	الطائرات الوطنية		الهيئة السليمة / إنتاج التكميل	إسبغ قدم فوم فواري / مقوم الانزال / مقوم الانزال / جلد	فلازات فليطية متعلقة بالخطاط	معتك مع جوم عاكس / يمكن التخصيص	فلاز الوجه / Balactiva	سداتات أدين متينة على العوردة	
	ممرات بالاكوان / لم تصيرت على أي ممرات								
	خود •ANSI/ISEA 288.1: 2014 •EN397: 2012								
البيككبين									
13	نظارات السلامة سوداء/خطقة		الهيئة السليمة / إنتاج التكميل	إسبغ قدم فوم فواري / مقوم الانزال / مقوم الانزال / جلد	فلازات فليطية متعلقة بالخطاط	معتك بترتيب عاكس	فلاز الوجه / Balactiva	سداتات أدين متينة على العوردة	
	ممرات بالاكوان / لم تصيرت على أي ممرات								
	خود •ANSI/ISEA 288.1: 2014 •EN397: 2012								
البيكبين									
14	الطائرات الوطنية		الهيئة السليمة / إنتاج التكميل	إسبغ قدم فوم فواري / مقوم الانزال / مقوم الانزال / جلد	فلازات فليطية متعلقة بالخطاط	معتك مع جوم عاكس / يمكن التخصيص	فلاز التفسير لصف الوجه	سداتات أدين متينة على العوردة	
	ممرات بالاكوان / لم تصيرت على أي ممرات								
	خود •ANSI/ISEA 288.1: 2014 •EN397: 2012								
مستل صعات/لوز									
15	نظارات السلامة سوداء/خطقة		الهيئة السليمة / إنتاج التكميل	إسبغ قدم فوم فواري / مقوم الانزال / مقوم الانزال / جلد	فلازات فليطية متعلقة بالخطاط	سداء عالي الوضوح	كدم وراش الفير	سداتات الاذن	
	ممرات بالاكوان / لم تصيرت على أي ممرات								
	خود •ANSI/ISEA 288.1: 2014 •EN397: 2012								
البيك									
16	نظارات السلامة سوداء/خطقة		الهيئة السليمة / إنتاج التكميل	إسبغ قدم فوم فواري / مقوم الانزال / مقوم الانزال / جلد	فلازات فليطية متعلقة بالخطاط	معتك فليط فليط	فلازات معي على صدر / وراش من الانزال / وراش التفسير	سداتات أدين متينة على العوردة	
	ممرات بالاكوان / لم تصيرت على أي ممرات								
	خود •ANSI/ISEA 288.1: 2014 •EN397: 2012								
رجل فواري/مرباب حركه الميرور									
17	نظارات السلامة سوداء/خطقة		الهيئة السليمة / إنتاج التكميل	إسبغ قدم فوم فواري / مقوم الانزال / مقوم الانزال / جلد	فلازات فليطية متعلقة بالخطاط	سداء عالي الوضوح	فلاز الوجه / Balactiva	سداتات الاذن عند الاروم	
	ANSI 287.1								

العدادون								
العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون
9	ANSI Z87.1	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون
10	ANSI Z87.1	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون
11	ANSI Z87.1	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون
12	ANSI Z87.1	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون
13	ANSI Z87.1	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون
14	ANSI Z87.1	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون
15	ANSI Z87.1	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون
16	ANSI Z87.1	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون
17	ANSI Z87.1	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون	العدادون

الرمز									
مجموعة بالوكوان / لم تصوبها على أنها معوية		أحذية السلامة / زفافع الكحل		حسب الحاجة		مترق عالية الارتفاع		كم كم ولا من الحمار	
18	تقاررات السلامة سوندا/تلفافة	مجموعة بالوكوان / لم تصوبها على أنها معوية	أحذية السلامة / زفافع الكحل	حسب الحاجة		مترق عالية الارتفاع		كم كم ولا من الحمار	
	ANSI Z87.1	• ANSI/ISEA 288-1:2014 • EN397: 2012	إصبع لينة بولكزي / مطاوم لاسلازكي / مطاوم لاسلازكي / جند						
19	تقاررات السلامة سوندا/تلفافة	مجموعة بالوكوان / لم تصوبها على أنها معوية	أحذية السلامة / زفافع الكحل	حسب الحاجة		مترق عالية الارتفاع		كم كم ولا من الحمار	
	ANSI Z87.1	• ANSI/ISEA 288-1:2014 • EN397: 2012	إصبع لينة بولكزي / مطاوم لاسلازكي / مطاوم لاسلازكي / جند						
الإضافات:									
1. يجب التخلص من جميع المواد التي تستخدم لمرء وأصدا إسماء كانت مملوءة أو غير مملوءة بشكل مناسب									
2. يجب التخلص من جميع المواد المتطايرة / المتصاعدة من البوليمر والمواد التي قبلت كمواد متعددة قبلت قبل أن تستعمل									
3. يجب على جميع الأشخاص الذين يستخدمون معدات الوقاية الشخصية المتطورة أن يلبسوا ملابسهم قبل أن يلبسوا ملابسهم									
4. يجب أن تكون الملابس ممتلئة مع معدات الوقاية الشخصية المصممة ولها أن تكون ممتلئة قبل أن تكون ممتلئة									
5. يجب التخلص من جميع المواد التي تستخدم لمرء وأصدا إسماء كانت مملوءة أو غير مملوءة بشكل مناسب									

2.3 الحد الأدنى من متطلبات معدات الوقاية الشخصية في إنشاء الجسور							
ID	حماية العينين والوجه	حماية الرأس	حماية الساقين	حماية اليدين والأذنين	حماية الجسم	حماية الجهاز التنفسي	حماية السمع
الموظفون الإداريون							
1	ظارات السلامة سوداء/شفافة	مزدوج بالأكواب / كم تجميعه على لها مزود	أحذية السلامة / زفافع الكعب	حسب الحاجة	مزدج عالية الوضوح	أكسير لاصع	كمام واق من الغبار
	ANSI Z87.1	خود					
مهندسين مشغرين / مدفع							
2	ظارات السلامة سوداء/شفافة	مزدوج بالأكواب / كم تجميعه على لها مزود	أحذية السلامة / زفافع الكعب	حسب الحاجة	مزدج عالية الوضوح	أكسير لاصع	كمام واق من الغبار
	ANSI Z87.1	خود					
المشرف							
3	ظارات السلامة سوداء/شفافة	مزدوج بالأكواب / كم تجميعه على لها مزود	أحذية السلامة / زفافع الكعب	حسب الحاجة	مزدج عالية الوضوح	أكسير لاصع	كمام واق من الغبار
	ANSI Z87.1	خود					
طريق السادة							
4	ظارات السلامة سوداء/شفافة	مزدوج بالأكواب / كم تجميعه على لها مزود	أحذية السلامة / عاية الساق	قفازات بصل على شكل / واق من الإخترق / واقرات المصل	مزدج عالية الوضوح	أكسير لاصع	كمام واق من الغبار
	ANSI Z87.1	خود					
العمال							
5	ظارات السلامة سوداء/شفافة	مزدوج بالأكواب / كم تجميعه على لها مزود	أحذية السلامة / زفافع الكعب	قفازات فضلية منطقة بالسلطان	معطف مع شريط عاكس	Bilalawa / قناع الوجه	مساعات أذنين مثبته على العنكة
	ANSI Z87.1	خود					
الساقيين							
6	ظارات السلامة سوداء/شفافة	مزدوج بالأكواب / كم تجميعه على لها مزود	أحذية السلامة / زفافع الكعب	قفازات فضلية منطقة بالسلطان	مزدج عالية الوضوح	كمام واق من الغبار	مسادات الأذن
	ANSI Z87.1	خود					
عمال تجهيز خلية الإرسمت							
7	ظارات السلامة سوداء/شفافة	مزدوج بالأكواب / كم تجميعه على لها مزود	أحذية السلامة / زفافع الكعب	قفازات فضلية منطقة بالسلطان	مزدج عالية الوضوح	بشكل التنفص / برصطف مع شريط عاكس منه	مساعات أذنين مثبته على العنكة
	ANSI Z87.1	خود					
عمال حطب / قطع							
8	ظارات السلامة سوداء/شفافة	مزدوج بالأكواب / كم تجميعه على لها مزود	أحذية السلامة / زفافع الكعب	قفازات فضلية منطقة بالسلطان	مزدج عالية الوضوح	بشكل التنفص / برصطف مع شريط عاكس منه	مساعات أذنين مثبته على العنكة
	ANSI Z87.1	خود					

[illegible]

2.4 الحد الأدنى من متطلبات معدات الوقاية الشخصية في الإنشاءات تحت الأرض									
ID	حمية العينين والوجه	حمية الرأس	حمية القدمين والساقين	حمية اليدين والذراعين	حمية الجسم	حمية الجهاز التنفسي	حمية السمع		
الموظفون الإقليميون									
1	الظارات سلامة مزدوجة / ملصقة	مزدوج بالأكواب / كم تسمية على لها مزرعة	أحذية سلامة / رتفاع الكعبل	حسب الحاجة	سراويل عالية الوقوش أسفول رابع	كام واق من العيار	سدادات الأذن		
	ANSI Z87.1	EN ISO/IEA 288 1:2014 EN 13977 2012	EN ISO/IEA 288 1:2014 EN 13977 2012						
	مهندسين مشروع / مدافع								
2	الظارات سلامة مزدوجة / ملصقة	مزدوج بالأكواب / كم تسمية على لها مزرعة	أحذية سلامة / رتفاع الكعبل	حسب الحاجة	سراويل عالية الوقوش أسفول رابع	كام واق من العيار	سدادات أذنين مثبته على العجوزة		
	ANSI Z87.1	EN ISO/IEA 288 1:2014 EN 13977 2012	EN ISO/IEA 288 1:2014 EN 13977 2012						
	المشرف								
3	الظارات سلامة مزدوجة / ملصقة	مزدوج بالأكواب / كم تسمية على لها مزرعة	أحذية سلامة / رتفاع الكعبل	حسب الحاجة	سراويل عالية الوقوش أسفول رابع	كام واق من العيار	سدادات أذنين مثبته على العجوزة		
	ANSI Z87.1	EN ISO/IEA 288 1:2014 EN 13977 2012	EN ISO/IEA 288 1:2014 EN 13977 2012						
	فرق الساحة								
4	الظارات سلامة مزدوجة / ملصقة	مزدوج بالأكواب / كم تسمية على لها مزرعة	أحذية سلامة / رتفاع الكعبل	فلارتات جملت خشن / واقيات المنصلي EN388	سراويل عالية الوقوش أسفول رابع	كام واق من العيار	سدادات أذنين مثبته على العجوزة		
	ANSI Z87.1	EN ISO/IEA 288 1:2014 EN 13977 2012	EN ISO/IEA 288 1:2014 EN 13977 2012						
	المعلم								
5	الظارات سلامة مزدوجة / ملصقة	مزدوج بالأكواب / كم تسمية على لها مزرعة	أحذية سلامة / رتفاع الكعبل	فلارتات خلفية مثبته بالخطاط	مطابق مع ترميز عاكس	فلارت الوجه / Balachiva	سدادات أذنين مثبته على العجوزة		
	ANSI Z87.1	EN ISO/IEA 288 1:2014 EN 13977 2012	EN ISO/IEA 288 1:2014 EN 13977 2012						
	الساكنين								
6	الظارات سلامة مزدوجة / ملصقة	مزدوج بالأكواب / كم تسمية على لها مزرعة	أحذية سلامة / رتفاع الكعبل	فلارتات خلفية مثبته بالخطاط	سراويل عالية الوقوش	كام واق من العيار	سدادات الأذن		
	ANSI Z87.1	EN ISO/IEA 288 1:2014 EN 13977 2012	EN ISO/IEA 288 1:2014 EN 13977 2012						
	عامل تجهيز خطلة الإسمت								
7	الظارات البولية	مزدوج بالأكواب / كم تسمية على لها مزرعة	أحذية سلامة / رتفاع الكعبل	فلارتات خلفية مثبته بالخطاط	يمكن استعمال مع ترميز عاكس المنصلي منه	فلارت المنصلي نصف الوجه	سدادات أذنين مثبته على العجوزة		
	ANSI Z87.1	EN ISO/IEA 288 1:2014 EN 13977 2012	EN ISO/IEA 288 1:2014 EN 13977 2012						
	عامل حفر / تقطيع								
8	الظارات البولية	مزدوج بالأكواب / كم تسمية على لها مزرعة	أحذية سلامة / رتفاع الكعبل	فلارتات خلفية مثبته بالخطاط	يمكن استعمال مع ترميز عاكس المنصلي منه	فلارت المنصلي نصف الوجه	سدادات أذنين مثبته على العجوزة		
	ANSI Z87.1	EN ISO/IEA 288 1:2014 EN 13977 2012	EN ISO/IEA 288 1:2014 EN 13977 2012						

2.5 الحد الأدنى من متطلبات معدات الوقاية الشخصية للعمل في الأماكن المحصورة							
ID	حماية العينين والوجه	حماية الرأس	حماية القدمين والساقين	حماية اليدين والأذنين	حماية الجسم	حماية الجهاز التنفسي	حماية السمع
الموظفون الاختصاصيون							
1	ظارات السلامة: منظار / عدسة	مروحة بالفلون / كتم ضوضاء على أذني مروحة	أحذية السلامة / ارتداع الكعبل	حسب الحاجة	سرو عاكس للضوء	كمام واق من العبار	سدادات الأذن
	ANSI Z87.1	خبرة	ANSI/ISEA Z89.1-2014 +EN397: 2012		أسفنج لرج		
	مهندسي مشروع / بائع						
2	ظارات السلامة: منظار / عدسة	مروحة بالفلون / كتم ضوضاء على أذني مروحة	أحذية السلامة / ارتداع الكعبل	حسب الحاجة	سرو عاكس للضوء	كمام واق من العبار	سدادات أذني مثبته على الحجرة
	ANSI Z87.1	خبرة	ANSI/ISEA Z89.1-2014 +EN397: 2012		أسفنج لرج		
	الصرف						
3	ظارات السلامة: منظار / عدسة	مروحة بالفلون / كتم ضوضاء على أذني مروحة	أحذية السلامة / ارتداع الكعبل	حسب الحاجة	سرو عاكس للضوء	كمام واق من العبار	سدادات أذني مثبته على الحجرة
	ANSI Z87.1	خبرة	ANSI/ISEA Z89.1-2014 +EN397: 2012		أسفنج لرج		
	طريق السادة						
4	ظارات السلامة: منظار / عدسة	مروحة بالفلون / كتم ضوضاء على أذني مروحة	أحذية السلامة / ارتداع الكعبل	فلارت: معلق على / واق من الضخام / واقات للمصل	سرو عاكس للضوء	كمام واق من العبار	سدادات أذني مثبته على الحجرة
	ANSI Z87.1	خبرة	ANSI/ISEA Z89.1-2014 +EN397: 2012		أسفنج لرج		
	العمال						
5	ظارات السلامة: منظار / عدسة	مروحة بالفلون / كتم ضوضاء على أذني مروحة	أحذية السلامة / ارتداع الكعبل	فلارت: معلق على / واق من الضخام / واقات للمصل	سرو عاكس للضوء	فلارت: معلق على / واق من الضخام / واقات للمصل	سدادات أذني مثبته على الحجرة
	ANSI Z87.1	خبرة	ANSI/ISEA Z89.1-2014 +EN397: 2012		أسفنج لرج		
	الساكنين						
6	ظارات السلامة: منظار / عدسة	مروحة بالفلون / كتم ضوضاء على أذني مروحة	أحذية السلامة / ارتداع الكعبل	فلارت: معلق على / واق من الضخام / واقات للمصل	سرو عاكس للضوء	كمام واق من العبار	سدادات الأذن
	ANSI Z87.1	خبرة	ANSI/ISEA Z89.1-2014 +EN397: 2012		أسفنج لرج		
	عامل تجهيز خطلة الإسمنت						
7	ظارات السلامة: منظار / عدسة	مروحة بالفلون / كتم ضوضاء على أذني مروحة	أحذية السلامة / ارتداع الكعبل	فلارت: معلق على / واق من الضخام / واقات للمصل	سرو عاكس للضوء	فلارت: معلق على / واق من الضخام / واقات للمصل	سدادات أذني مثبته على الحجرة
	ANSI Z87.1	خبرة	ANSI/ISEA Z89.1-2014 +EN397: 2012		أسفنج لرج		
	عمل سنج / قطع						
8	ظارات السلامة: منظار / عدسة	مروحة بالفلون / كتم ضوضاء على أذني مروحة	أحذية السلامة / ارتداع الكعبل	فلارت: معلق على / واق من الضخام / واقات للمصل	سرو عاكس للضوء	فلارت: معلق على / واق من الضخام / واقات للمصل	سدادات أذني مثبته على الحجرة
	ANSI Z87.1	خبرة	ANSI/ISEA Z89.1-2014 +EN397: 2012		أسفنج لرج		

المدخلون								
9	الطائرات الوطنية ANSI Z87.1	أسيطة السلامة / ارتفاع الكاحل			قذارات فطرية منطقة الخطاط	يمكن / يصف مع ترتيب عاكس التامس منه	قناع التمس نصف الوجه	ساعات أدنى متينة على الحجرة
		مجموعة والأقرون / كم تمويه على أنها معوية						
		خودا	ANSI/SEA Z89.1-2014	EN397: 2012				
عمل السلات								
10	قذارات السلامة -خودا/لديقة ANSI Z87.1	أسيطة السلامة / ارتفاع الكاحل			قذارات بوق عشب / لاق من الحروق / وإلوات للتمسك	مغط بتريلو داكس	قناع الوجه	ساعات أدنى متينة على الحجرة
		أسيطة السلامة / ارتفاع الكاحل						
		خودا	ANSI/SEA Z89.1-2014	EN397: 2012				
الكهربائيون								
11	قذارات السلامة -خودا/لديقة ANSI Z87.1	أسيطة السلامة / ارتفاع الكاحل			قذارات عدادية الكهربية -الكاتالان/استدانة كهربائياً	مغط ملامم لهم	قناع الوجه	ساعات أدنى متينة على الحجرة
		أسيطة السلامة / ارتفاع الكاحل						
		خودا	ANSI/SEA Z89.1-2014	EN397: 2012				
مزد الإستهلاك /مخاطر الخطط اليدوي								
12	الطائرات الوطنية ANSI Z87.1	أسيطة سلامة عيربية			قذارات معددة الحروق/اليد/الاربع	يمكن / يصف مع ترتيب عاكس التامس منه	قناع الوجه	ساعات أدنى متينة على الحجرة
		أسيطة سلامة عيربية						
		خودا	ANSI/SEA Z89.1-2014	EN397: 2012				
السياتكيون								
13	قذارات السلامة -خودا/لديقة ANSI Z87.1	أسيطة السلامة / ارتفاع الكاحل			قذارات فطرية منطقة الخطاط	مغط مع ترتيب عاكس	قناع الوجه	ساعات أدنى متينة على الحجرة
		أسيطة السلامة / ارتفاع الكاحل						
		خودا	ANSI/SEA Z89.1-2014	EN397: 2012				
النهار								
14	الطائرات الوطنية ANSI Z87.1	أسيطة السلامة / ارتفاع الكاحل			قذارات فطرية منطقة الخطاط	يمكن / يصف مع ترتيب عاكس التامس منه	قناع التمس نصف الوجه	ساعات أدنى متينة على الحجرة
		أسيطة السلامة / ارتفاع الكاحل						
		خودا	ANSI/SEA Z89.1-2014	EN397: 2012				
مستلزمات الإلوات								
15	قذارات السلامة -خودا/لديقة ANSI Z87.1	أسيطة السلامة / ارتفاع الكاحل			قذارات فطرية منطقة الخطاط	سدادة عالية للوجوح	كمام وقاية العيار	ساعات الإلوات
		أسيطة السلامة / ارتفاع الكاحل						
		خودا	ANSI/SEA Z89.1-2014	EN397: 2012				
اللبام								
16	قذارات السلامة -خودا/لديقة ANSI Z87.1	أسيطة السلامة / ارتفاع الكاحل			قذارات بوق عشب / لاق من الحروق / وإلوات للتمسك	مغط ملامم لهم	قناع الوجه	ساعات أدنى متينة على الحجرة
		أسيطة السلامة / ارتفاع الكاحل						
		خودا	ANSI/SEA Z89.1-2014	EN397: 2012				

2.6 الحد الأدنى من متطلبات معدات الوقاية الشخصية أثناء الحفر									
حماية السمع		حماية الجهاز التنفسي	حماية الجسم	حماية اليدين والذراعين	حماية القدمين والساقين	حماية الرأس	حماية العينين والوجه	ID	الموظفون الإختصاصيون
معدات الأذن		كمام واق من الغبار	سرواية عالية التوضيح	حسب الحاجة	أحذية سلامة / رقعاع كعكس	مروحة بالأتون / كم تجميع على لها مروحة	ظارات سلامة مزدوجة / نظيفة	1	حذرة
			أسفنج لزج			•ANSI/ISEA Z89.1-2014	•ANSI/ISEA Z89.1-2014	إسحق قدم فولادي / مقاوم الحروق / مقاوم الحشرات / جلد	•ANSI/ISEA Z89.1-2014
			أسفنج لزج			•EN13977: 2012	•EN13977: 2012		•EN13977: 2012
معدات أذنين مثبته على العنق		كمام واق من الغبار	سرواية عالية التوضيح	حسب الحاجة	أحذية سلامة / رقعاع كعكس	مروحة بالأتون / كم تجميع على لها مروحة	ظارات سلامة مزدوجة / نظيفة	2	حذرة
			أسفنج لزج			•ANSI/ISEA Z89.1-2014	•ANSI/ISEA Z89.1-2014	إسحق قدم فولادي / مقاوم الحروق / مقاوم الحشرات / جلد	•ANSI/ISEA Z89.1-2014
			أسفنج لزج			•EN13977: 2012	•EN13977: 2012		•EN13977: 2012
معدات أذنين مثبته على العنق		كمام واق من الغبار	سرواية عالية التوضيح	حسب الحاجة	أحذية سلامة / رقعاع كعكس	مروحة بالأتون / كم تجميع على لها مروحة	ظارات سلامة مزدوجة / نظيفة	3	حذرة
			أسفنج لزج			•ANSI/ISEA Z89.1-2014	•ANSI/ISEA Z89.1-2014	إسحق قدم فولادي / مقاوم الحروق / مقاوم الحشرات / جلد	•ANSI/ISEA Z89.1-2014
			أسفنج لزج			•EN13977: 2012	•EN13977: 2012		•EN13977: 2012
معدات أذنين مثبته على العنق		كمام واق من الغبار	سرواية عالية التوضيح	ظارات حماية عظم / واق من الحشرات / ولاءات التماسك	أحذية سلامة / رقعاع كعكس	مروحة بالأتون / كم تجميع على لها مروحة	ظارات سلامة مزدوجة / نظيفة	4	حذرة
			أسفنج لزج			•ANSI/ISEA Z89.1-2014	•ANSI/ISEA Z89.1-2014	إسحق قدم فولادي / مقاوم الحروق / مقاوم الحشرات / جلد	•ANSI/ISEA Z89.1-2014
			أسفنج لزج			•EN13977: 2012	•EN13977: 2012		•EN13977: 2012
معدات أذنين مثبته على العنق		كمام واق من الغبار	سرواية عالية التوضيح	ظارات حماية عظم / رقعاع كعكس	أحذية سلامة / رقعاع كعكس	مروحة بالأتون / كم تجميع على لها مروحة	ظارات سلامة مزدوجة / نظيفة	5	حذرة
			أسفنج لزج			•ANSI/ISEA Z89.1-2014	•ANSI/ISEA Z89.1-2014	إسحق قدم فولادي / مقاوم الحروق / مقاوم الحشرات / جلد	•ANSI/ISEA Z89.1-2014
			أسفنج لزج			•EN13977: 2012	•EN13977: 2012		•EN13977: 2012
معدات أذنين مثبته على العنق		كمام واق من الغبار	سرواية عالية التوضيح	ظارات حماية عظم / رقعاع كعكس	أحذية سلامة / رقعاع كعكس	مروحة بالأتون / كم تجميع على لها مروحة	ظارات سلامة مزدوجة / نظيفة	6	حذرة
			أسفنج لزج			•ANSI/ISEA Z89.1-2014	•ANSI/ISEA Z89.1-2014	إسحق قدم فولادي / مقاوم الحروق / مقاوم الحشرات / جلد	•ANSI/ISEA Z89.1-2014
			أسفنج لزج			•EN13977: 2012	•EN13977: 2012		•EN13977: 2012
معدات أذنين مثبته على العنق		كمام واق من الغبار	سرواية عالية التوضيح	ظارات حماية عظم / رقعاع كعكس	أحذية سلامة / رقعاع كعكس	مروحة بالأتون / كم تجميع على لها مروحة	ظارات سلامة مزدوجة / نظيفة	7	حذرة
			أسفنج لزج			•ANSI/ISEA Z89.1-2014	•ANSI/ISEA Z89.1-2014	إسحق قدم فولادي / مقاوم الحروق / مقاوم الحشرات / جلد	•ANSI/ISEA Z89.1-2014
			أسفنج لزج			•EN13977: 2012	•EN13977: 2012		•EN13977: 2012
معدات أذنين مثبته على العنق		كمام واق من الغبار	سرواية عالية التوضيح	ظارات حماية عظم / رقعاع كعكس	أحذية سلامة / رقعاع كعكس	مروحة بالأتون / كم تجميع على لها مروحة	ظارات سلامة مزدوجة / نظيفة	8	حذرة
			أسفنج لزج			•ANSI/ISEA Z89.1-2014	•ANSI/ISEA Z89.1-2014	إسحق قدم فولادي / مقاوم الحروق / مقاوم الحشرات / جلد	•ANSI/ISEA Z89.1-2014
			أسفنج لزج			•EN13977: 2012	•EN13977: 2012		•EN13977: 2012

2.7 الحد الأدنى من متطلبات معدات الوقاية الشخصية للعمل على المياه أو فوقها أو بجوارها									
ID	حماية العينين والوجه	حماية الرأس	حماية القدمين والساقين	حماية اليدين والذراعين	حماية الجسم	حماية التنفس	حماية السمع		
1	تطارات السلامة سوداء/صفراء <u>ANSI Z87.1</u>	مرونة الأكرول / لم تصبوا على أي معونة خودا	أحذية السلامة / رتيقاع الكحل	حسب الحاجة	سرا عادية الوضوح أسير لوج جهاز التطوير الشخصي السائد على التطو EN389/FIN RO 12402-3	كمام واق من الغبار	سدادات الأذن		
2	تطارات السلامة سوداء/صفراء <u>ANSI Z87.1</u>	مرونة الأكرول / لم تصبوا على أي معونة خودا	أحذية السلامة / رتيقاع الكحل	حسب الحاجة	سرا عادية الوضوح أسير لوج جهاز التطوير الشخصي السائد على التطو EN389/FIN RO 12402-3	كمام واق من الغبار	سدادات أذن معينة على الحجرة		
3	تطارات السلامة سوداء/صفراء <u>ANSI Z87.1</u>	مرونة الأكرول / لم تصبوا على أي معونة خودا	أحذية السلامة / رتيقاع الكحل	حسب الحاجة	سرا عادية الوضوح أسير لوج جهاز التطوير الشخصي السائد على التطو EN389/FIN RO 12402-3	كمام واق من الغبار	سدادات أذن معينة على الحجرة		
4	تطارات السلامة سوداء/صفراء <u>ANSI Z87.1</u>	مرونة الأكرول / لم تصبوا على أي معونة خودا	أحذية السلامة / رتيقاع الكحل	فلترات بحق كس / واق من الدخان / وحدات ممتص	سرا عادية الوضوح أسير لوج جهاز التطوير الشخصي السائد على التطو EN389/FIN RO 12402-3	كمام واق من الغبار	سدادات أذن معينة على الحجرة		
5	تطارات السلامة سوداء/صفراء <u>ANSI Z87.1</u>	مرونة الأكرول / لم تصبوا على أي معونة خودا	أحذية السلامة / رتيقاع الكحل	فلترات فلتية ممتصة بالسطح	معتمد مع خروص عاكس جهاز التطوير الشخصي السائد على التطو EN389/FIN RO 12402-3	فلتر لوجه / Balclava	سدادات أذن معينة على الحجرة		
6	تطارات السلامة سوداء/صفراء <u>ANSI Z87.1</u>	مرونة الأكرول / لم تصبوا على أي معونة خودا	أحذية السلامة / رتيقاع الكحل	فلترات فلتية ممتصة بالسطح	سرا عادية الوضوح	كمام واق من الغبار	سدادات الأذن		
7	تطارات السلامة سوداء/صفراء <u>ANSI Z87.1</u>	مرونة الأكرول / لم تصبوا على أي معونة خودا	أحذية السلامة / رتيقاع الكحل	فلترات فلتية ممتصة بالسطح	يمكن التخلص منه / ممتص مع تربط عاكس جهاز التطوير الشخصي السائد على التطو EN389/FIN RO 12402-3	فلتر التنفس نصف الوجه	سدادات أذن معينة على الحجرة		

3. المراجع :

1. ADPHC – OSHAD SF Ver 3.1
2. ANSI/ISEA Z89.1-2014
3. ANSI Z87.1
4. EN397: 2012
5. EN393/EN ISO 12402-5
6. EN396/EN ISO 12402-3
7. BS EN 16805:2015

قرار إداري رقم (220) لسنة 2024
بشأن جدول المخالفات والغرامات والجزاءات الإدارية
المتعلقة بالقانون رقم (2) لسنة 2012 بشأن الحفاظ على المظهر العام والصحة والسكنية العامة في إمارة
أبوظبي
(مخالفات لوائح المظهر العام والسكنية العامة)

رئيس دائرة البلديات والنقل

- بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي في إمارة أبوظبي وتعديلاته،
 - وعلى القانون رقم (2) لسنة 2012 بشأن الحفاظ على المظهر العام والصحة والسكنية العامة في إمارة أبوظبي وتعديلاته،
 - وعلى القانون رقم (1) لسنة 2017 بشأن النظام المالي لحكومة أبوظبي وتعديلاته،
 - وعلى القانون رقم (30) لسنة 2019 بشأن إنشاء دائرة البلديات والنقل،
 - وعلى قرار المجلس التنفيذي رقم (105) لسنة 2024 بشأن مشروع قرار رئيس دائرة البلديات والنقل بشأن جدول المخالفات والغرامات والجزاءات الإدارية المتعلقة بالمظهر العام والصحة والسكنية العامة في إمارة أبوظبي،
 - وعلى قرار رئيس دائرة الشؤون البلدية رقم (119) لسنة 2014 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2012 (استخدام الأطباق اللاقطة)،
 - وعلى قرار رئيس دائرة الشؤون البلدية رقم (120) لسنة 2014 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2012 (المركبات المهيمة)،
 - وعلى قرار رئيس دائرة الشؤون البلدية رقم (121) لسنة 2014 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2012 (الحفاظ على المظهر العام)،
 - وعلى قرار رئيس دائرة الشؤون البلدية رقم (122) لسنة 2014 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2012 (الحد من مظاهر الإزعاج)،
 - وعلى قرار رئيس دائرة الشؤون البلدية رقم (123) لسنة 2014 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2012 (التخييم والفعاليات)،
 - وعلى قرار رئيس دائرة الشؤون البلدية رقم (124) لسنة 2014 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2012 (الحفاظ على الأماكن العامة)،
 - وعلى قرار رئيس دائرة التخطيط العمراني والبلديات رقم (51) لسنة 2017 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2012 (اللوحات الإعلانية)،
 - وعلى قرار رئيس دائرة التخطيط العمراني والبلديات رقم (114) لسنة 2018 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2012 بشأن الحفاظ على المظهر العام والصحة والسكنية العامة في إمارة أبوظبي (الحفاظ على الحوائط والجدران)،
 - وبناء على ما عُرض على المجلس التنفيذي، وموافقة المجلس عليه.
- تقرر الآتي:**

مادة (1)

في تطبيق أحكام هذا القرار، تكون للكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها، ما لم يقض سياق النص بغير ذلك:

الإمارة	إمارة أبوظبي.
الدائرة	دائرة البلديات والنقل.
البلدية المعنية	بلدية مدينة أبوظبي أو بلدية مدينة العين أو بلدية منطقة الظفرة أو أية بلدية قد تنشأ مستقبلاً في الإمارة.
القانون	القانون رقم (2) لسنة 2012 المشار إليه.
لوائح المظهر العام والسكنية العامة	اللوائح الصادرة بموجب القانون للحفاظ على المظهر العام والسكنية العامة وهي لائحة الحفاظ على المظهر العام، ولائحة الحفاظ على الأماكن العامة، ولائحة الحد من مظاهر الإزعاج، ولائحة التخييم والفعاليات، ولائحة استخدام الأطباق اللاقطة، ولائحة المركبات المهيمة، ولائحة الحفاظ على الحوائط والجدران ولائحة اللوحات الإعلانية.

لجنة التظلمات	لجنة أو أكثر تشكل في البلدية المعنية لتلقي التظلمات المتعلقة بتطبيق القانون واللوائح والقرارات الصادرة بموجبه والبت فيها وفق التشريعات المسارية.
الأماكن العامة	المنتزهات والصحاري والشواطئ والطرق، وما في حكمها وبغض النظر عما قد يفرض عليها من قيود.
المظهر العام	كل ما من شأنه الحفاظ على النواحي الحضارية والمعمارية والجمالية للأماكن العامة في الإمارة بما في ذلك المساحات الخضراء والأرصعة والمباني والممرات الخاصة بها والأسواق والأسيجة والطرق العامة، وحظر التصرفات والسلوكيات التي تشوه ذلك بأي وجه من الوجوه.
الإزعاج	أي أمر من شأنه أن يؤدي إلى إيذاء أو إزعاج الآخرين أو تعدد على الملكية الخاصة أو العامة أو السلامة بحيث يؤثر سلباً على سلامة الإنسان الجسدية أو النفسية أو الاجتماعية، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر: السلوك الفردي أو الجماعي الذي يعوق الحرية وحرمة الآخرين ويؤدي إلى الدعر أو المضايقة أو الاستفزاز.
السكنية العامة	حالة الهدوء والسكون في الطرق والأماكن العامة والسكنية التي تكفل الراحة التامة للعامة من أي فعل يؤدي إلى ضوضاء أو إزعاج بأي صورة كانت.

مادة (2)

يُعمل بجدول المخالفات والغرامات الإدارية المرفق بهذا القرار.

مادة (3)

- يتولى مأمورو الضبط القضائي مهمة الرقابة وضبط المخالفات وفقاً للإجراءات الآتية:
 1. تحرير محاضر ضبط المخالفات، ولهم في سبيل ذلك طلب إبراز الوثائق اللازمة.
 2. إشعار المخالف بالمخالفة ويجوز أن يكون الإشعار إلكترونياً.
 3. جواز عرض التصالح على المخالف من مأموري الضبط القضائي المفوضين بذلك وإثبات ذلك في محضر ضبط المخالفة.
- لمأموري الضبط القضائي عند ضبط المخالفات القيام بما يأتي:
 1. الاستعانة بالأجهزة والتقنيات التي تحددها البلدية المعنية.
 2. الاستعانة بالشرطة أو أي جهة أخرى ذات اختصاص متى تطلب الأمر ذلك.

مادة (4)

- لرئيس الدائرة أو من يفوضه عرض التصالح على المخالف وفق الإجراءات الآتية:
1. عرض التصالح وإثباته في محضر ضبط المخالفة وفق النموذج المعد لهذا الغرض وإتباع الآليات المعتمدة لدى الدائرة.

2. على المخالف الذي يقبل التصالح تقديم موافقته على التصالح كتابياً أو إلكترونياً وفق الآليات المعتمدة لدى الدائرة.
3. يلتزم المخالف بإزالة آثار المخالفة خلال المهلة المحددة من قبل البلدية المعنية.
4. يقوم المخالف بسداد 75 % من مبلغ الغرامة المقرر للمخالفة بعد التأكد من إزالة كافة أسباب وأثار المخالفة، وسداد أي مصاريف أو رسوم أخرى مرتبطة بالمخالفة خلال مهلة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ عرض التصالح على المخالف.
5. تنقضي المخالفة بالتصالح عليها من قبل المخالف وسداده 75% من قيمة الغرامة المترتبة على المخالفة خلال مهلة التصالح ولا يجوز بعد ذلك إعادة فتح قيود المخالفة والتظلم عليها.
6. لا يُسقط التصالح المخالفة عند احتساب التكرار.

مادة (5)

يجوز للبلدية المعنية توقيع أي من الجزاءات الإدارية التالية:-

1. الإنذار.
2. وقف النشاط المخالف والتحفظ على الأدوات المستعملة.
3. إزالة المخالفة على نفقة المخالف.
4. وقف الترخيص مؤقتاً أو سحبه.

مادة (6)

1. يجوز للمخالف التظلم من الجزاء الإداري من خلال القنوات المتاحة لدى البلدية المعنية، وعلى النموذج المعد لذلك، ويبين فيه أسباب التظلم ويرفق به المستندات المؤيدة له ليتم عرضه على لجنة التظلمات، وفي جميع الأحوال لا يقبل أي تظلم بعد انقضاء أسبوع من تاريخ تبليغ المخالف بالجزاء الإداري.
2. تنظر لجنة التظلمات في التظلم وتبت فيه بقرار مسبب بالرفض أو القبول خلال أسبوعين من تاريخ تقديمه، وفي كل الأحوال يعتبر عدم البت في التظلم خلال تلك المدة بمثابة رفض له، ويخطر المتظلم بالنتيجة وفق الإجراءات المتبعة.
3. لا يوقف التظلم مدة التصالح ولا يقطعها وتبقى مدة التصالح سارية طيلة مدة النظر والبت في التظلم.

مادة (7)

1. في جميع الأحوال يلتزم المخالف بإزالة أسباب وأثار المخالفة وإعادة الحال إلى ما كان عليه خلال المهلة التي تحددها البلدية المعنية، فإذا لم يتم بذلك بعد انقضاء المهلة المحددة، قامت البلدية المعنية بإزالتها على نفقته.
2. إذا صادف آخر المهلة المحددة عطلة نهاية الأسبوع أو عطلة رسمية امتد الميعاد إلى أول يوم عمل بعدها، في كل مرة يعطى المخالف فيها مهلة لتصويب الوضع أو لإزالة أسباب وأثار المخالفة.
3. يجوز للبلدية المعنية الإزالة الفورية لأسباب وأثار المخالفة إذا اقتضى الأمر ذلك دون النظر للمهلة المحددة للإزالة.

مادة (8)

1. يُراعى التدرج لدى تطبيق الجزاءات الإدارية على المخالفين، ويجوز توقيع الجزاءات الإدارية الأكثر شدة مباشرة متى اقتضت طبيعة وظروف المخالفة ذلك.
2. يُعد تكرارًا للمخالفة معاودة ارتكابها خلال عام من تاريخ ارتكاب المخالفة في المرة الأولى، وتُشدد الغرامة في حالة التكرار على النحو المبين في الجدول المرفق بهذا القرار.
3. تقوم كل بلدية معنية بإنشاء سجل للمخالفين متضمنًا بياناتهم والمخالفات المرتكبة ونوع الجزاء الإداري المُوقَّع عليهم وتاريخه وعدد مرات التكرار وأي بيانات أخرى تراها ضرورية.
4. يمكن للبلدية المعنية التنسيق والاستعانة بالجهات الحكومية المختصة لتنفيذ الجزاءات الإدارية التي توقعها إذا تطلب الأمر ذلك ووفق التشريعات السارية.

مادة (9)

يُلغى كل نص أو حكم يُخالف أو يتعارض مع أحكام هذا القرار.

مادة (10)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويُعمل به من تاريخ نشره.

رئيس دائرة البلديات والنقل

صدر بتاريخ: 2024/08/08

جدول المخالفات والغرامات
 المتعلقة بالقانون رقم (2) لسنة 2012 بشأن الحفاظ على المظهر العام والصحة والسكينة العامة في إمارة أبوظبي
 مخالفات لوائح المظهر العام والسكينة العامة

الحفاظ على المظهر العام				
البلد	المخالفة	الغرامة للمرة الأولى (بالدرهم)	الغرامة للمرة الثانية (بالدرهم)	الغرامة للمرة الثالثة وما زاد (بالدرهم)
1	إرسال العمال إلى الحد الذي يجعله مشوهاً للمظهر العام أو يمثل خطراً على السلامة أو الصحة العامة.	5000	10000	20000
2	تسوير أو تسبيج أو تغطية أي عتار كبراً أو جزئياً يشكل يجعله مشوهاً للمظهر العام.	3000	5000	10000
3	تركيب مظلة موكف مركبة من دون تصريح أو يتصرح منه.	1000	2000	4000
4	عدم الالتزام بشروط تصريح مظلة موكف مركبة أو تركها بشكل مشوه للمظهر العام.	500	1000	2000
5	ترك وإهمال الأظلام والشعارات أو الرموز بما يشوه المظهر العام.	500	1000	2000
6	عدم التزام المالك أو من يئوب عنه قانوناً بتوفير وسيلة لتقليل الشغيات من داخل المبنى إلى غرقة الشغيات وإخراج الحاربات للترتيع وإعادة إلى مواقعها مباشرة ويستثنى من ذلك الوحدات السكنية الخاصة.	1000	2000	4000
7	عدم قيام المالك أو من يئوب عنه قانوناً بتطوير الحاربات المناسبة في المنشآت التجارية لاستخدامها من قبل الجمهور للتحسين من الشغيات.	2000	4000	8000
8	إضافة أية أدوات، أو أجهزة، أو أجزاء أعمال تدكور أو تغيير على واجهات المباني أو أي من المنشآت والمحال التجارية (مثل مداحن المطاعم، أسطوانات الغاز، المظلات، أجهزة التكييف، أعمال الإنارة والأرضية وما في حكمها) بدون الحصول على ترخيص.	1000	2000	4000
9	ترك أو تخزين أو تعليق أو وضع أية مواد، أو مراكب مسجلة التجهيز (كرافانات) أو أية أشياء أخرى في الأماكن العامة بصورة من شأنها إعاقة المارة أو بما يشوه المظهر العام أو يضر بالصحة العامة.	1000	2000	4000
10	تشويه المظهر العام أو يضر بالصحة العامة.	500	1000	2000
11	استخدام أو تعطيل الحارات الخاصة بين القسام السكنية والمنشآت والمحال التجارية لأغراض التخزين أو في أنشطة غير مصرح بها.	500	1000	2000



2000	1000	500	وضع المباشر خارج المواقف أو خارج الشرفات على أي جانب من جوانب المباني المطلّة على الطريق العام	12
2000	1000	500	عدم التكرم بالمالك أو من يتوهم عنه قانونياً بالمحافظة على نظافة حاويات التخلص من النفايات والمخلفات التجارية.	13
2000	1000	500	عدم التكرم بتصويب المنشآت والمحال التجارية بالمحافظة على نظافة الأرصفة والمساحات المجاورة لوجهات مداخلهم.	14
2000	1000	500	تنظيف أو وضع السجاد أو التغطية أو غيرها على الشرفات المطلّة على الطريق العام.	15
4000	2000	1000	إعمال الأصول أو المعدات التي تستخدمها الشركات القائمة على المرافق العامة والموجودة في الأماكن العامة على نحو يؤدي إلى الإضرار بالمظهر العام أو تشويهه.	16
4000	2000	1000	الكتابة أو الرسم وما في حكمهما على الأصول أو المعدات التي تستخدمها الشركات القائمة على المرافق العامة والموجودة في الأماكن العامة.	17

الحفاظ على الأماكن العامة				
الغرامة للمرة الثالثة وما زاد (بالدولار)	الغرامة للمرة الثانية (بالدولار)	الغرامة للمرة الأولى (بالدولار)	المخالفة	البند
400,000	200,000	100,000	إلقاء مخلفات الإنبعاثات في الأماكن غير المخصصة لذلك.	18
20,000	10,000	5,000	إلقاء مخلفات المزرع في الأماكن غير المخصصة لذلك.	19
2000	1000	500	إلقاء أية مركبة أو ركاب في الأماكن العامة لأغراض مزيلة لأسئلة تجارية (البيع، أو الإيجار، أو الترويج، أو الدعاية، أو غيرها) دون ترخيص.	20
4000	2000	1000	وضع أي بناء أو مبنى جاهر أو ماني حكمه في الأماكن العامة دون تصحيح.	21
2000	1000	500	عدم ممارسة أي نشاط رياضي أو ترفيهي على نحو يؤدي إلى إعاقة استخدام الأماكن العامة من قبل مرتاديها.	22
4000	2000	1000	الإضرار بالأساسات الخضراء.	23
2000	1000	500	سوء استخدام دورات المياه العامة.	24
4000	2000	1000	الإضرار بالأصول العامة.	25
2000	1000	500	قطف الأشجار أو جني الثمار أو قطع أفران الأشجار أو قصي الشقوق من النخل وما في حكمها، وذلك في غير الأحوال المصحح بها.	26
2000	1000	500	رمي أعقاب السجائر في غير الحاويات المخصصة لذلك.	27
2000	1000	500		28



دائرة البلديات والمحافظات
DEPARTMENT OF MUNICIPALITIES
AND TOWNSHIPS

29	رسم المخططات الشخصية الشاحنة عن الأكل والشرب في غير الحيوانات المخصصة لذلك.	500	1000	2000
30	تسليم أي بناء في الأماكن العامة أو ما في حكمه دون تصريح.	1000	2000	4000
31	النوم في الأماكن العامة.	500	1000	2000
32	البيع في الأماكن العامة دون ترخيص.	1000	2000	4000
33	تجميع مياه على الأرض في الأماكن العامة نتيجة تسرب لمركبات.	500	1000	2000
34	وضع عوايق موقفة في الأماكن العامة.	1000	2000	4000
35	تسريب مواد سائلة أو ما في حكمها.	1000	2000	4000
36	إعاقة الوصول إلى صليبو مياه إطفاء الحرائق أو صندوق الإنذار ضد الحريق أو باب البروز من الحرائق موضع أشياء أو معدات أو ما في حكمها.	2000	4000	8000
37	إعاقة الوصول إلى أي حفر مخصصة للصيانة في الأماكن العامة.	1000	2000	4000
38	إلقاء مخلفات الصرف الصحي في الأماكن غير المخصصة لذلك.	100,000	200,000	400,000
39	ترك حاويات النفايات في الشوارع والأحياء التجارية ممتلئة عن الحد لدرجة تتأثر النفايات بها.	2000	4000	8000
40	التخلص من النفايات المستعملة في شبكات صرف مياه الأمطار أو الخطر الانصمامية أو إساءتها على الأرصفة أو الطرق أو في غير الأماكن المخصصة لذلك.	2000	4000	8000
41	وجود أذرة أو طائر أو غيرها من مشوهات المنظر العام بمحيط ومداخل ومخارج مواقع الإنشاءات الناتجة عن الأعمال بالموقع.	2000	4000	8000
42	نشل وتفشي القمامة وفزعها والعيث بمحتوياتها.	1000	2000	4000
43	إلقاء أو وضع أو ترك المخططات، أو ما في حكمها في الأماكن غير المخصصة.	1000	2000	4000
44	رسم العاكسة أو اللبان أو ما في حكمها في الأماكن العامة خارج الحاويات المخصصة لذلك.	500	1000	2000
46	رسم المخططات من التوافقه أو الشرفات.	1000	2000	4000

الإعراج في الأماكن العامة			
البلد	المجالفة	العرامة للمرة الأولى (بالدرهم)	العرامة للمرة الثانية (بالدرهم)
47	دخول الأشخاص للأماكن المخصصة لأحد الجنسين أو العائلات على خلاف ما خصصت له باستثناء الأطفال دون سن السابعة.	1000	2000
48	إشغال أو حجز مواقف أو مقاعد مخصصة في الأماكن العامة لكبار السن أو أصحاب الهمم أو أي فئات أخرى وفق التشريعات السارية وذلك دون حق.	1000	2000
49	النسج أو إلقاء إفرازات الأتربة في الأماكن العامة.	500	1000
50	حقن بقلها مادة البان أو النيسوار أو إلقاء معلقاتها في الأماكن العامة.	1000	2000
51	قتل أو إيذاء متعمدة أو متعمدة أو متعمدة في الأماكن العامة.	1000	2000
52	إطلاق أي مادة متعمدة أو متعمدة أو متعمدة في الأماكن العامة.	1000	2000
53	الوقوف أو الجلوس على أرضية الطرق وممرات المشاة ومداخل العمارات والمباني التجارية ومداخل الخدمات العامة أو مخارج الطوارئ بشكل يتسبب الإزعاج ويمنع ذلك إعالة حرية حركة الآخرين أو التسبب بالضرر أو الحاصية، أو الاعتداء.	500	1000
54	استخدام أي جهاز راكبو أو مكر صوت في الأماكن العامة في غير الأحوال المصرح بها، أو إصدار أي ضوضاء، أو تسليط أضواء الليزر، أو إثارة العار بشكل يتسبب إزعاجاً أو قلقاً للغير في الأماكن العامة.	1000	2000
55	الاستخدام أو فعل الحيوانات أو أي من المشتقات الشخصية كالألبان وما في حكمها في غير الأماكن المخصصة لذلك.	1000	2000
56	توزيع أو وضع أو لسطق أية مواد صلبة أو مكمية لأي غرض في الأماكن العامة أو على المركبات المتوقفة أو القفصية أو غيرها في غير الأحوال المصرح بها.	1000	2000
57	التدخين في غير الأماكن المخصصة لذلك.	500	1000

التخفيف والفعاليات في الأماكن العامة			
البلد	المجالفة	العرامة للمرة الأولى (بالدرهم)	العرامة للمرة الثانية (بالدرهم)
58	إقامة أو إدارة أو الترويج لفعالية أو التجميع في الأماكن العامة دون ترخيص مسبق من البلدية المعنية.	10000	15000
59	إقامة أو إدارة أو الترويج لفعالية أو التجميع في الأماكن العامة بترخيص من البلدية المعنية.	3000	5000
60	عدم الالتزام بشروط الترخيص.	3000	5000

الأطباق الاقسطة				
البنيد	المخالفة			
61	عدم التزام ملاك المباني أو من يمثلهم قانونياً بتزويد الأطباق الاقسطة وفق الشروط المعتمدة			
	الغرامة للمرة الأولى (بالدينهم)	2000	1000	4000

المركبات المبهمة				
البنيد	المخالفة			
62	ترك المركبة في الأماكن العامة على نحو يجعلها مشوشة للسير العام ويشمل ذلك ترك المركبة ممتدة			
63	ترك هيكل مركبة في الأماكن العامة والمؤدي إلى تشويه المنظر العام			
	الغرامة للمرة الأولى (بالدينهم)	1000	500	4000

الحفاظ على الجوانب والجدران				
البنيد	المخالفة			
64	الكتابة أو الرسم وما في حكمها على الجوانب أو الجدران أو الأسوار من دون ترخيص			
65	عدم قيام المالك أو المنتفع بإزالة الكتابة وما في حكمها على الجدران، أو الجوانب، أو الأسوار وذلك في حال عدم ضبط المخالف			
	الغرامة للمرة الأولى (بالدينهم)	2000	1000	4000

الوحدة الإعلامية				
الغرامة للمرة الثالثة وما زاد (بالدينار)	الغرامة للمرة الثانية (بالدينار)	الغرامة للمرة الأولى (بالدينار)	المخالفة	
8000	4000	2000	تركيب أو استخدام لوحة إعلانية دون تصريح أو يتصرف منه.	66
4000	2000	1000	عدم الالتزام بالحدود الإعلاني المخصص.	67
4000	2000	1000	مخالفة شروط التصريح	68
8000	4000	2000	عدم الاعتقال لإشعار التصحيح	69
8000	4000	2000	عدم إجراء الإصلاحات للموقع بعد إزالة اللوحة الإعلانية.	70
40.000	20.000	10.000	تقديم معلومات خاطئة أو مضللة إلى البلدية المعنية ضمن طلب التصريح	71

مخالفات عامة		
الغرامة (بالدينار)	المخالفة	
ذات قيمة الغرامة المخيرة للمخالفة المطلوب إزالتها	عدم التزام المخالف بإزالة آثار المخالفة في الموعد المحدد له من البلدية المعنية.	72
100.000	عقوبة أو منع البلدية من إزالة المخالفة.	73

الإمارات العربية المتحدة
إمارة أبوظبي
تصدر عن الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي
قطاع الشؤون القانونية
أبوظبي - ص.ب 19
هاتف: +971 26688446 - فاكس: +971 26669981
البريد الإلكتروني: gazette@ecouncil.ae

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

